الخميس 9 أيلول 2021
العدد 4433 السنة السادسة عشرة
Jeudi 9 septembre 2021 nº 4433 16ème année

20 صفحة
2000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

ملف

غزة ما بعد العصر الإسرائيلي
قيامة لا رجعة منها

12

حماسة كنعان وجابر لزيادة سعر الدولار المحجوز: فتّش عن مصلحة سلامة والمصارف [4]

الحكومة: دقّت ساحة الحسم [2]

لا دعم... لا بطاقة تمويلية

[3 ـ 2]

(أ ف ب)

تقرير

فرعان لـ AUB في قبرص والامارات
من يمنع التطبيع؟

6

قضية

الخارطة القبليّة في اليمن
السعودية لم تَعُد «مَلِكاً»

16

سوريا

الجيش يدخل درعا البلد
إنجاز نصف المهمّة

16

على الغلاف

الارتطام الأشد: لا دعم ولا بطاقة تمويلية

انتهى زمن دعم السلع. وترك الناس لمصيرهم من دون أي حماية اجتماعية. حتى البطاقة التمويلية لن تسندهم في شدتهم. فبعد أكثر من عام على النقاش في البطاقة وبعد أكثر من شهر على إقرار قانونها لا تزال اللجنة الوزارية المعنية تائهة في تحديد المعايير وآلية تطبيقها. حتى الإعلان عن إطلاق منصة التسجيل غداً لا يهدف فعلياً إلا إلى خداع الناس. وإيهامهم بأن البطاقة ستصدر قبل إلغاء الدعم. وأن التسجيل للحصول عليها صار متاحاً. فيما الخلافات بشأنها لم تنته بعد. فإذا اتفق على النقاط العالقة. وفي معظمها تتعلق بمصالح فئوية وانتخابية وكيدية. ستحتاج إلى أشهر لتبصر النور. باختصار. سيكون الواقع أكثر مأساوية: لا دعم للسلع ولا بطاقة دعم للسكان. مجرّد وعود لمن يموت من الجوع بأنه إذا صبر سيأكل

رلى إبراهيم - إيلي الفرزلي

دعم المواد الغذائية انتهى، ودعم الدواء انتهى ودعم المحروقات انتهى. وفي المقابل، تُرك الناس لقدرهم يهيمون في تضخم غير مسبوق، جعل الأغلبية الساحقة تبحث فقط عن قوتها فلا تجده. تزامن ذلك مع وقوف الدولة على الحياد، من دون أن تقدّم أي بديل أو تسعى لإنتاج خطة طوارئ لحماية الطبقات المتضررة. وحتى لمّا اوحت للناس أنها تُعدّ برنامجاً لتعويض بعض الخسائر، أتى الحلّ باستبدال الدعم عبر بطاقة تمويلية وُلدت فكرتها منذ أكثر من عام، لكنها كما كل مشروع تنفذه السلطة، لم تتحول إلى حقيقة. على العكس، صار محسوماً أن الدعم سيُرفع تماماً قبل البدء بتنفيذ مشروع البطاقة، إذا نُفّذ. ولذلك، فإن المؤتمر الصحافي المشترك الذي عقده وزيرا الشؤون الاجتماعية والاقتصاد رمزي المشرفية وراوول نعمة ورئيس التفتيش المركزي القاضي جورج عطية، لإطلاق البطاقة التمويلية وشرح الآلية المتبعة للتقديم والحصول عليها، لا يمكن وضعه إلا في الإطار الشعبوي، والإيحاء بأن البطاقة ستطلق فعلاً قبل رفع الدعم. ليس مصرف لبنان وحده من يتحمل مسؤولية ضياع أموال الدعم، بل الطبقة السياسية بأكملها هي المسؤولة. وللتذكير سبق أن حذّر مصرف الحكومة، في آب 2020، من نفاد الأموال المخصصة للدعم. بغض النظر عن صحة تحذيره، إلا أن الحكومة تعاملت معه باستخفاف. كما كذبت، حين أشارت في مقدمة الورقة الخاصة بالمعايير وآلية تطبيق البطاقة، التي لم تكتمل بعد، إلى أن «المصرف أعلن مؤخراً عن عجزه الاستمرار بسياسة الدعم التي بدأت منذ أيلول 2019». «مؤخراً» هي تحديداً منذ أكثر من عام، وقد طالبته حينها بالاستمرار في الدعم إلى حين إصدار البطاقة. لكن مرت سنة منذ ذلك الحين، من دون أن يحصل أي تطور يذكر. إصدار بطاقة تمويلية متى توافر القرار لن يحتاج أكثر من شهرين. لكن بدلاً من ذلك، اختارت الحكومة المبتورة، عمداً، استهلاك أشهر طويلة في نقاشات لا تنتهي. حتى بعدما صدر قانون البطاقة المتأخّر كثيراً لا تزال آلية تنفيذها عالقة على مجموعة من المصالح والصراعات ومواقع النفوذ، التي تؤكد أن المماطلة في المشروع تهدف إلى إدخاله في بازار الانتخابات.

مصرف لبنان والحكومة يتفقان على أن الدعم بشكله الحالي «غير عادل وغير منصف كونه لا يميز بين الطبقة الغنية وبين الفقراء ومن هم أكثر حاجة، وهو يعود بالفائدة بشكل رئيسي على التجار، ويفتح المجال أمام تهريب السلع المدعومة وتخزينها واحتكارها...» (مقدمة المعايير الخاصة بالبطاقة). ماذا يعني ذلك؟ هذا دليل قاطع على أن السلطات المعنية، نقدية وسياسية، سمحت، عن سابق تصوّر وتصميم، وعبر المماطلة بإيجاد بديل للدعم، بهدر الأموال العامة على منافع شخصية ذهبت للمحتكرين والتجار (تقدر كلفة الدعم في العام 2020 بـ6 مليارات دولار، فيما لا أرقام دقيقة عن كلفته في العام الحالي) ولم تصل أبداً إلى مستحقيها. وهي من خلال الاستمرار في عدم حسم ملف البطاقة التمويلية إنما تسهم في تمديد استفادة هؤلاء قدر الإمكان.

حالياً الواقع هو التالي: الدعم بحكم المنتهي، إلا لمن يضطر إلى الانتظار لساعات طويلة في طوابير المحروقات، وخلافات تقنية سياسية لا تزال تعيق إصدار البطاقة، والإعلان اليوم عن إطلاقها لن يغيّر هذا الواقع. علماً أنها حتى لو تحولت إلى حقيقة، فإن قيمة البطاقة نفسها تضاءلت؛ بحسب مرصد الأزمة في الجامعة الأميركية، عند بدء الحديث عن البطاقة التمويلية كانت أسعار المواد الغذائية قد ارتفعت نحو 100 في المئة، فيما تجاوزت اليوم 700 في المئة، وهذا يقود سريعاً إلى الاستنتاج بأن البطاقة لم تعد تلبّي مستويات تضخّم الأسعار. تكفي الإشارة إلى أن سعر 5 أمبير من المولّدات الخاصة وصل إلى ثلاثة ملايين ليرة في بعض المناطق، فيما متوسط قيمة البطاقة هو 93 دولاراً، أي نحو مليون و700 ألف ليرة على سعر اليوم. ما يعني أن البطاقة، التي لا تزال حتى اليوم الفرصة الوحيدة أمام ذوي الدخل المحدود والمتوسط لمواجهة بعض تداعيات الأزمة، صارت بلا قيمة فعلية.

لكن رغم كل التوقعات المحدودة من البطاقة، فهي تبقى «الكحل الأفضل من العمى». ولذلك لا بدّ من سؤال بديهي: هل حقاً ستصدر هذه البطاقة؟ تؤكد مصادر معنية أنه من المستحيل إنجازها قبل نهاية الشهر الجاري، إذ كان يُفترض، بحسب اجتماع بعبدا الذي أقر دعم المحروقات على سعر 8 آلاف ليرة، أن تكون شرطاً يسبق رفع الدعم.

الأسوأ أن المسألة لا تقتصر على تأخير عن نهاية الشهر، بل ترتبط بما هو أخطر. فالمنصة التي كان يفترض أن تطلق الأسبوع الماضي، وستُطلق اليوم شكلياً، لم يكن عدم إطلاقها مرتبطاً بتأخير تقني، بل إن اللجنة المعنية بالمعايير الخاصة بالبطاقة، لم تنهِ بعد نقاشاتها، رغم أن قانون البطاقة الذي نشر في الجريدة الرسمية في 22 تموز ينص على أن تعمد اللجنة الوزارية إلى وضع المعايير خلال أسبوعين. لكنها بعد خمسة أسابيع لم تحسم عدداً من النقاط الأساسية، التي لا يمكن للبطاقة أن تتحول إلى أمر واقع من دونها:

- لا قرار نهائياً بشأن عملة البطاقة، هل هي بالدولار أو بالليرة؟ مصرف لبنان يُفضّل الدفع بالليرة بحسب سعر صرف الدولار، إلا أن ذلك دونه عقبتان، أولهما أن المصرف يعتبر أن منصة «صيرفة» هي التي تُعبّر عن سعر السوق (تقلّ بنحو الفي ليرة على الأقل عن السعر الفعلي للسوق)، علماً أن البعض اقترح أن يُصار، في حال اعتماد الليرة، إلى الأخذ بسعر الصرف الذي تحدد عبر التطبيقات المتداولة لتحديد سعر الدولار، متجاهلين أن هذه التطبيقات قيد الملاحقة الأمنية! كذلك فإن التوسع في نقاش إمكانية الدفع بالليرة قاد إلى أسئلة من نوع: هل يُحتسب السعر في يوم السحب أو في اليوم الأول للشهر، وماذا لو أراد المستفيد سحب المبلغ على مراحل، هل سيُسحب عندها على أسعار متعدّدة، أم أنه سيُلزم بالحصول على المبلغ كاملاً دفعة واحدة؟ وفي المقابل، لم يجب الداعون إلى اعتماد الليرة، كيف يعقل أن تدفع الأموال لمستحقي البطاقة التمويلية بالليرة، فيما تُدفع بالدولار للمستفيدين من قرض البنك الدولي، علماً أن التقديم في الحالتين سيتم عبر المنصة نفسها.

- طريقة الدفع لم تحدد بعد، فاللجنة المعنيّة لا تزال تناقش أي الخيارات أفضل، هل يتم دفع المستحقات النقدية من خلال المصارف، بحيث يتم صرفها من خلال أجهزة الصراف الآلي، أو من خلال وكلاء تحويل الأموال، أو من خلال تطبيقات المحفظة (Wallet) على الهواتف الذكية (... pinpay، zaky)، والتي يمكن تحويل المبالغ المحددة إليها على أن تسحب نقداً من نقاط تحويل الأموال. كذلك طرحت مسألة إضافة المبلغ المحدد إلى رواتب الموظفين المستفيدين، بما يسرع في عملية التوزيع. لكن كل هذه الاقتراحات التي تُطرح منذ أكثر من شهر لم يُتخذ القرار بشأنها، ولا تزال تخضع لنقاشات عقيمة.

- رغم الاتفاق على أن تمول البطاقة عبر تحويل قرض البنك الدولي المخصص للنقل العام إليها (300 مليون دولار) ونحو 250 مليون دولار من حقوق السحب الخاصة التي حصل عليها لبنان من صندوق النقد، إلا أنه لم يحسم بعد المبلغ المفترض اقتطاعه من هذه الحقوق، بانتظار الوصول إلى معلومات إضافية تتعلق بالكلفة الفعلية للمشروع. كما لم تُحسم بعد مسألة إيجاد دولة توافق على استبدال الأسهم بالدولارات، وإن كان يحكى أن المفاوضات مع قطر قطعت شوطاً كبيراً.

> **الخلافات على المنصة تعيق تنفيذها ومخاوف من استخدام الداتا لأغراض سياسية**

- رغم الاتفاق على «تكليف التفتيش المركزي إنشاء قاعدة بيانات وبرامج متخصصة في ضوء الأنظمة المتوافرة لديه (منصة Impact)، على أن تنشأ برامج مشابهة في وزارة الشؤون الاجتماعية التي هي المتلقي الطبيعي لقاعدة البيانات، على أن تحفظ هذه القاعدة في رئاسة مجلس الوزراء - وحدة البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً»، إلا أن ذلك لا يزال يلقى معارضة كبيرة داخل اللجنة، ربطاً بالخلاف على منصة «Impact»، التي يُشكك الأمن العام في أمانها وسبق أن أبلغ رئاسة الحكومة ورئاسة مجلس النواب بأنها مُستضافة على خوادم أجنبية بشكل مشبوه. أضف إلى ذلك دخول وزارة الداخلية ووزارة الاتصالات ورئاسة الحكومة على خط الخلاف، مقابل اشتراط رئيس التفتيش المركزي تشريع المنصة كشرط لاستضافة طلبات التقديم للبطاقة (سيحول اليوم المرسوم التطبيقي الخاص بالمنصة إلى مجلس شورى الدولة لأخذ رأيه). علماً أن مصادر اللجنة تشير إلى أن هذه المنصة لا يديرها التفتيش بنفسه بل شركة بريطانية. وهناك من سأل خلال الاجتماعات التي جرت عما يحول دون اتفاق الحكومة رسمياً مع الشركة مباشرة، طالما أن لا دور فعلياً للتفتيش، خصوصاً أن المنصة ستكون مشتركة بين المستفيدين من قرض البنك الدولي والمستفيدين من البطاقة التمويلية.

- لم يتم الاتفاق على الآلية التي يفترض اعتمادها لملء الاستمارة أكان لناحية مكان تقديم الطلبات أو لناحية تحديد الأسئلة والمعلومات المطلوبة من المتقدم بالطلب. فالاجتماع الذي عقد أمس وجمع وزيريّ الاقتصاد والشؤون الاجتماعية وممثلين عن رئاسة الحكومة والتفتيش المركزي والبنك الدولي ومنظمة الغذاء العالمي، كان أقرب إلى اجتماع لأناس يتكلمون لغات مختلفة ولم يتمكنوا من الوصول إلى أي أرضية مشتركة. فالنقاش لا يزال عالقاً عند الأسئلة التي تتضمنها الاستمارة، لا سيما أن المعلومات التي اكدتها جهات متقاطعة لـ«الأخبار» تكشف عن أنها تفتح هامشاً واسعاً من الاستنسابية، خصوصاً أن الأسئلة غير محددة بشكل علمي يقود إلى أجوبة. بالتالي، يمكن بشحطة قلم شطب طلبات مستحقة ولكن ماليتها لم يتمكنوا من تقديم إجابة تعجب المتلقي. في سياق آخر، تجدر هذه الاستمارات المواطنين على تقديم معلومات خاصة تتعلق بحساباتهم المصرفية وبعائلاتهم من دون أن تضمن لهم الحفاظ على سرّية هذه المعلومات وعدم استخدامها لاحقاً في غير محلها أو لأسباب سياسية لا دخل لها بالبطاقة. في حين أن التشديد على ضرورة ذكر رقم الهوية، سيؤدي إلى استثناء شريحة واسعة لم تقم بإصدار بطاقة هوية. فالاستمارة هي عبارة عن 4 صفحات، وإذا ما تم حصرها بالتعبئة عبر الإنترنت فإن الجهة المستهدفة، أي الفقراء، لن تتمكن لا من تعبئتها ولا من الدخول إلى المنصة لعدم حيازتها على اشتراك بالإنترنت أو بسبب بطء الاتصالات.

- جرى اقتراح تخفيف الحمل عن المواطنين عبر تسهيل طريقة التسجيل تماماً كما حصل عندما انطلقت مديرية الشؤون الاجتماعية في تحديد العائلات (35 ألف عائلة) التي يمكن لها الاستفادة من برنامج الأسر الأكثر فقراً، أي من خلال فتح باب التسجيل في مراكز الخدمات الإنمائية أو مراكز البلديات. وثمة تجربة قريبة في هذا السياق حصلت في بداية أزمة كورونا عندما تعاونت وزارة الداخلية مع البلديات والمخاتير لتحديد العائلات المستفيدة من المساعدات التي وزعها الجيش والبالغة 300 ألف ليرة. على أن السؤال الرئيس هنا، عما يحول دون استفادة معدّي برنامج البطاقة التمويلية من تلك المعلومات بدل الانطلاق من النقطة صفر؟

- ترى مصادر مطلعة على طريقة عمل الوزراء أن الطريقة التي أعدت فيها الاستمارة لا يتم من خلالها استقطاب الطبقات الفقيرة أي تلك المستحقة. فالمعايير المعتمدة للتقييم غير موضوعية ولا علمية وسيصل هامش الخطأ فيها إلى ما لا يقل عن 50 في المئة. فتجربة الشؤون تقول إنه رغم الزيارات للعائلات المسجلة ضمن برنامج الأكثر فقراً وصل هامش الخطأ إلى 35 في المئة، فكيف الحال من دون هذه الزيارات وباستمارة استنسابية كالتي وضعها الوزراء؟

بالنتيجة، ووفقاً للمسار الانحداري لجلسات النقاش ومضمونها، كل الكلام عن بطاقة تمويلية لم يرقَ إلى حدّ الحديث عن «حبر على ورق». ولا شكّ أن العامل السياسي بات عنصراً أساسياً في إطلاقها ويوظف لخدمة مصالح الأحزاب، لا لخدمة الطبقات المهمشة التي تُركت لمواجهة رفع الدعم وجنون الأسعار وارتفاع سعر صرف الدولار من دون أي برنامج اجتماعي أو خطة حماية. ثمة ما يفوق القدرة على تصديقه: وزراء يجتمعون أسبوعياً ويخرجون كما دخلوا من دون أي نتيجة. وزير الشؤون الاجتماعية الذي يفترض أن يكون له الدور الرئيسي في تلك اللجنة منفصل عن الواقع ولا يرغب بممارسة دوره. وزير الاقتصاد يتعامل مع الفقراء كمجرد أرقام أو بأحسن الأحوال كشبكات بلا رصيد. وزير المال لا يجد ما يوجب تمويل البطاقة بالدولار، ولطالما نأى بنفسه منذ اليوم الأول لاجتماعات اللجنة الوزارية الخاصة برفع الدعم والبطاقة التمويلية عن قراراتها. فيما وزيرة الدفاع التي كُلّفت برئاسة هذه اللجنة، تفاوض من منطلق إعطاء دور أساسي للجيش في جمع الداتا وتوزيع البطاقات تحت حجة «الخروقات الأمنية».

ما سبق يوصل إلى خلاصة واحدة: البطاقة التمويلية لن تصدر حتى لو أعلن عن بدء التسجيل. وفي حال المبالغة في التفاؤل إذا ما تم التوافق على كل التفاصيل والآليات، سيحتاج جمع الداتا والتأكد منها وبدء العمل بشكل فائق السرعة، إلى ما لا يقل عن ستة أشهر لإصدارها. في حين أن رفع الدعم بدأ أو ستظهر مفاعيله نهاية الشهر، فيما سبق رفع الدعم انهيار اقتصادي غير مسبوق تسبب بغلاء في الأسعار منذ نحو عام ونصف عام. ربما يراد للناس أن يصلوا إلى مراكز الاقتراع في أيار من العام المقبل، زحفاً.

استئناف الاستعمارة تفتح الباب على الاستنسابية وتوقعات بارتفاع هامش الخطأ إلى 50 في المئة

تقرير

تأليف الحكومة: دقّت ساعة الحسم

بخلاف التشاؤم الذي ساد أجواء تأليف الحكومة في الأيام الماضية، أكّدت مصادر رفيعة المستوى في التيار الوطني الحر، لـ«الأخبار» أن كل العُقد حُلّت، ولم يعد هناك ما يبرر تأخير تأليف الحكومة. وتوقعت المصادر، ليل أمس، أن يزور الرئيس نجيب ميقاتي بعبدا في الساعات المقبلة، لوضع اللمسات الأخيرة على التشكيلة، وإصدار مرسوم التأليف. ولفتت المصادر إلى أن ميقاتي عازم على التأليف، وأن أداءه لا يشبه أداء سلفه الرئيس سعد الحريري الذي كان يريد وضع ورقة التكليف في جيبه من دون تأليف حكومة. وأكدت أن عدم إصدار الحكومة قريباً جداً يعني أن هناك ما يعرقلها من خارج ما كان يجري تداوله من حصص وحقائب، مشيرة إلى أن ساعة الحسم اقتربت.

على صعيد آخر، استضافت العاصمة الأردنية عمان أمس اجتماعاً وزارياً لدول خط الغاز العربي، (مصر والأردن وسوريا ولبنان)، تم خلاله الاتفاق على إيصال الغاز الطبيعي المصري إلى لبنان عبر الأردن وسوريا، وتقديم خطة عمل وجدول زمني لتنفيذ ذلك.

وأكد الوزراء الذين كل دولة ستتحمل كلفة إصلاح شبكة نقل الغاز داخل اراضيها، قائلين «خلال ثلاثة أسابيع سنكون جاهزين لمراجعة الاتفاقيات وتقييم البنية التحتية». وبخصوص تصدير الكهرباء الأردنية الى لبنان أكدت الوزيرة زواتي أنه سيتم عقد اجتماع آخر قريباً لوضع خطة عمل من أجل إعداد الاتفاقيات وتقييم البنية التحتية بخصوص تصدير الكهرباء إلى لبنان.

وقالت وزيرة الطاقة والثروة المعدنية هالة زواتي إن «اجتماعات فنية عقدت على هامش الاجتماع الوزاري، تم خلالها دراسة جاهزية البنية التحتية اللازمة لنقل الغاز الطبيعي في كل دولة من الدول الأربع والمتطلبات الفنية اللازمة، والاتفاق على تقديم خطة عمل واضحة وجدول زمني لإيصال الغاز الطبيعي المصري إلى الجمهورية اللبنانية، على أن ينهي الفريق المشكّل أعماله ضمن مدة محددة، وأن ترفع النتائج ليجري اعتمادها بتوافق الأطراف والعمل بمضمونها في أسرع وقت».

> **اتفاق أردني ــ مصري ــ سوري ــ لبناني على نقل الغاز المصري إلى لبنان**

من جانبه، قال وزير البترول والثروة المعدنية المصري طارق الملا إن بلاده «تعمل على سرعة التنسيق لوصول الغاز الطبيعي المصري الى لبنان عبر الأردن وسوريا». أما وزير النفط والثروة المعدنية السوري بسام طعمة، فقال: «أبلغنا الجانب اللبناني موافقتنا على نقل الغاز المصري والكهرباء الأردنية إلى لبنان عبر سوريا خلال زيارة الوفد اللبناني إلى دمشق يوم السبت الماضي»، مؤكداً أنه «سيتم متابعة تنفيذ البرنامج الفني والزمني الذي توصلت إليه الأطراف المعنية من خلال الاجتماعات الفنية ضمن أراضي الجمهورية العربية السورية بحيث تكون البنى التحتية جاهزة تماماً لاستقبال الغاز المصري وتسليمه إلى لبنان».

بدوره، تمنى وزير الطاقة ريمون غجر أن «ينجز فريق العمل الخطة اللازمة والجدول الزمني المحدد بالسرعة المطلوبة كي نستفيد من الغاز المصري في تغذية معمل دير عمار وقدرته حوالى 450 ميغاواط، والذي يؤمن أكثر من 4 ساعات تغذية بالطاقة الكهربائية لسكان لبنان».

(الأخبار)

قضية اليوم

حماسة كنعان وجابر لزيادة سعر الدولار المحجوز: فتّش عن مصلحة سلامة والمصارف

لماذا تحمّست لجنة المال والموازنة، برئيسها وعدد من أعضائها، لفكرة زيادة سعر الدولار المحجوز في المصارف من 3900 ليرة إلى رقم آخر لم يُحدَّد بعد؟ عندما تقوم هذه اللجنة النيابية بعملٍ ما، وعندما تمتنع عن عمل آخر، ينبغي التفتيش عن المصلحة التي تدافع عنها. وبطبيعة الحال، ليست مصلحة اللبنانيين هي ما تدافع عنه هذه اللجنة (كما المجلس النيابي عامة)، بل مصلحة رياض سلامة والمصارف التي تقع على رأس سلّم أولوياتها

(أرشيف ـ مروان طحطح)

حسن عليق

«المطلوب وقف الكذب على الناس والشعبوية»، قال رئيس لجنة المال والموازنة، إبراهيم كنعان، يوم الخميس الفائت، عقب جلسة لجنة المال والموازنة التي بحثت مسألة زيادة سعر الدولارات المحتجزة في المصارف، والتي تُصرف حالياً مقابل 3900 ليرة للدولار الواحد. مصرف لبنان يدرس إمكان زيادة السعر. ولاقته لجنة المال والموازنة، التي رأى رئيسها أنها «تدفع في اتجاه الحفاظ على الحد الأدنى من حقوق الناس». زميله، عضو اللجنة ياسين جابر، رأى أن «من المفترض أن يحصل التعديل رأفة باللبنانيّين».

عبّر الاثنان عن رفضهما للقصّ الذي تتعرّض له الودائع، والذي وصلت نسبته إلى 85 في المئة. وانتقد النائبان، كلٌ على حدة، تأخير إقرار قانون القيود على الرساميل (تقييد السحوبات من المصارف والتحويلات إلى الخارج). وطالبا، كل على حدة أيضاً، بحكومة تضع برنامجاً إصلاحياً للخروج من حالة الانهيار. النائبان، كنعان وجابر، ليسا عازفَين في فرقة موسيقية جوّالة، بخلاف ما توحي به تصريحاتهما. هما عضوان في لجنة المال والموازنة، ومن أبرز المسؤولين عن إسقاط خطة حكومية «إنقاذية» (بصرف النظر عن تقييم تلك الخطة)، وإسقاط تلك الخطة كان بمثابة إعدام فرصة الخروج من حالة الانهيار، وفرض تحميل خسائر القطاع المالي (مصرف لبنان والمصارف) إلى عموم اللبنانيين، فضلاً عن قص الودائع بنسبة وصلت حالياً إلى أكثر من 80 في المئة (كل دولار في مصرف يُدفع للمودع بقيمة 3900 ليرة، فيما سعر الدولار الحقيقي في السوق يتحرّك حول الـ 20 ألف ليرة). أما قانون الكابيتال كونترول الذي يطالبان به، فلم تقرّ لجنتهما اقتراحه سوى بعد مرور أكثر من عامين على بدء انهيار سعر الصرف، قبل أن يضيع في سراديب لجنة الإدارة والعدل التي يرأسها النائب جورج عدوان.

«لا يجوز أن تستمر سياسات حكومية ومصرفية أوصلت الى «هيركات» بحدود الـ 85 في المئة، وبما أن المودع اللبناني هو الذي يدفع الثمن، فمن حقّنا السؤال والمتابعة والحؤول دون استمرار ذلك»، يقول إبراهيم كنعان. النائب المطالب بوقف الكذب

بهدف إعادة تنشيط عمليات السحب وفقاً للتعميم 151 (3900 ليرة للدولار المحجوز)، يريد سلامة والمصارف زيادة سعر «اللولار»

ليرة، تدفع إلى البحث عن المصالح التي يدافعان عنها. فهذه الحماسة تمنحهما ما يمكن استخدامه في حملتهما الانتخابية، من خلال القول إنهما حريصان على أموال الناس، بعدما تفرّجا لسنتين على الأقل على تلك الأموال تُنهَب، وساهما في إسقاط الخطة الرسمية الوحيدة التي كانت ـ على كثير عيّاتها ـ تقترح آلية مفصّلة لإنقاذ بعض تلك الأموال.

لكن الهدف الانتخابي لا يقدّم إجابة كاملة عن سؤال «عن مصالح مَن تدافع لجنة المال والموازنة في مطلبها زيادة سعر الدولار المحجوز؟». الجزء الثاني من الإجابة توضحه مصادر واسعة الاطلاع في القطاع المصرفي. تذكّر المصادر بأن تعميم دفع الودائع بالليرة، وفقاً لسعر 3900 ليرة للدولار الواحد، كان هدفه تنظيف ميزانيات المصارف ومصرف لبنان من الدولارات المطلوبة، وإبقاء ما تبقّى من تلك الدولارات في حفظ سلامة وصونه لاستخدامها لاحقاً في إنقاذ البنوك المفلسة. وتضيف المصادر بأن عمليات السحب وفقاً لسعر 3900 ليرة، تراجعت في الأشهر الأخيرة لسببين: الأول هو ارتفاع سعر الدولار في السوق إلى ما فوق العشرين ألف ليرة، ما يعني خسارة جزء كبير من قيمة الوديعة المسحوبة بالليرة؛ والثاني، صدور التعميم 158 الذي يمنح المودعين حق سحب ما مجموعه 4800 دولار نقداً و4800 دولار بالليرة وفقاً لسعر 12 ألف ليرة للدولار.

وبهدف إعادة تنشيط عمليات السحب وفقاً للتعميم 151 (3900 ليرة للدولار المحجوز)، أراد حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، وأصحاب المصارف، زيادة سعر الدولار المحجوز إلى ما بين 8 آلاف ليرة و10 آلاف ليرة. يُضاف إلى ما تقدّم سبب خاص ببعض المصارف الكبرى. فتلك البنوك اشترت في الأشهر الماضية كمية كبيرة من الدولارات المحجوزة («اللولار») بواسطة شيكات. وهي قامت بذلك بالشراكة مع بعض زبائنها (أفراد وشركات)، لتقوم بتسييل هذه «اللولارات» بعد زيادة سعرها، من أجل تحقيق أرباح تستخدمها لشراء الدولارات النقدية من السوق. مجموع هذه المبالغ تقدّره المصادر بمئات ملايين الدولارات المحجوزة، ما يعني إمكان استخدامها (بعد التسييل) بشراء عشرات ملايين الدولارات الورقية التي يمكن تحويلها إلى الخارج أو الاتجار بها في الداخل.

هذه المصارف ورياض سلامة، وبهدف تحقيق هذه الغاية، استعانوا بالثنائي كنعان ـ جابر، اللذين قرّرا تسويق هذه العملية بصفتها معركة دفاع عن حقوق اللبنانيين (مع وجوب التذكير دوماً بأن المودعين ليسوا جميعاً لبنانيين، بل غالبيتهم كذلك. واللبنانيون ليسوا جميعاً مودعين، بل غالبيتهم ليست كذلك). ومنذ بداية تولّيه مهمة الترويج لما يريده سلامة وأصحاب المصارف، لم ينطق كنعان بعبارة أصدق من تلك التي قالها في مؤتمره الصحافي يوم الخميس الفائت: «المطلوب وقف الكذب على الناس والشعبوية».

مقالة

الحاكميّة السلاميّة اللبنانيّة

جمال غصن

كثرٌ يدينون لرياض سلامة بالاعتذار، عدا عن تراكم الديون التي يدين له بها الشعب وما قد ينبثق عن هذا الشعب من أجيال قادمة. فهؤلاء استهزأوا بالجوائز التي كانت تعطى لأفضل حاكم مركزي في العالم، إذ تبيّن لاحقاً أن الجوائز هي التي كانت تكرّم حين تحظى بالتزيّن باسم حاكم مصرف لبنان الأزلي. سنعود لنشرح لماذا لاحقاً. لكن أولاً يجب أيضاً لفت النظر إلى مجموعة أخرى من السذّج الذين كانوا يرشّحون رياض سلامة لرئاسة الجمهورية اللبنانية. أولئك المساكين يظنون أن في منصب الرئاسة الأولى ترقية وظيفية مستحقة للحاكم، لكن سامحهم يا سلامة، فهم لا يفقهون. قبل شرح الأسباب الموجبة للاعتذار، لا بدّ من إلقاء الضوء على مجموعة ثالثة من الناس الذين يعادون سلامة من منطلق إيديولوجي، إذ يعانون من رهاب المال الناتج من حقد دفين تجاه من هم أنجح منهم ومن يجني الثروات دون تصبّب عرق الجبين (ربما يتصبّبون قليلَ العرق من أماكن أخرى، لكن حتماً ليس من جبينهم)، هؤلاء الكارهون لا علاج لهم من معاداة السلامية... إلّا إغراؤهم بحفنة من الأخضر الطازج الذي طالما لَبّرَل يساريين سابقين.

كانت الفرضية أن جوائز أفضل حاكم مركزي تمنح للحاكم جزاء سياساته النقدية الحكيمة وحرصه على سلامة العملة الوطنية وتفانيه في تطبيق قانون النقد والتسليف والذي يشكّل الركيزة الأساسية للقطاع المصرفي والمالي، والذي بدوره يشكّل الركيزة الأساسية للاقتصاد اللبناني والذي يشكّل بدوره الركيزة الأساسية لمشروع لبنان الكبير والذي يشكّل جزءاً من مشروع سايكس بيكو التقسيمي للمنطقة وإن لم يكن ركيزته الأساسية. لكن ماذا لو كانت الجوائز تكافئ حاكميته؟ أمين منازع لتلك الحاكمية؟ أيجرؤ أحدٌ على مساءلة حاكمية رياض سلامة؟ وهنا تظهر سذاجة من كان يقترح رئاسة الجمهورية اللبنانية ترقيةً وظيفيةً لرياض توفيق سلامة. تصوروا أن يضيّع الحاكم وقته وجهده في مفاوضة رئاساتٍ من الطراز الثاني والثالث على ثلث ضامن من هنا، وحقيبة سيادية من هناك. هذه ليست ترقيةً بل عكس ذلك، فالرجل يتربّع على حاكمية تسمو على الجمهورية ولا تركز على ركائزها، بل تطوف فوق أسعار صرف وهندسات مالية يخال لغوغائيي اليسار أنها هرمية بونزي مفلسة، فقط لأن حقدهم يعميهم عن حقيقة أن الحاكمية بألف خير.

يحلو للبنانيين استخدام تعبير «عابر للطوائف» على أنه توصيف إيجابي في زمان الطائفية حيث الحدود الافتراضية ضمن حدود سايكس وبيكو (اللذين سبق ذكرهما ووجب لعنهما) الافتراضية هي الأخرى. لكن في زمان الحاكمية لا شيء يحدّ بين الطوائف ولا حتى بين سلطات الدولة التي غالباً ما يقيّدها الدستور بتفاهة مسماة استقلالية السلطات، بل حتى السلطة الرابعة بكامل ثوريتها تقبع تحت سحر الحاكمية. وبما أن موسم الانتخابات النيابية انطلق، وهو بالمناسبة الموسم الأكثر ربحيةً لمؤسسات الإعلام اللبناني المأجور وجديد هذا الموسم الانتخابي الملوّن بالثورة هو أنه أيضاً الموسم الأكثر ربحية للمنظمات غير الربحية، من المفيد الاطّلاع على جناح الحاكمية في البرلمان بدءاً من رأس الهرم الذي احتفى بإسقاط اقتصاص ودائع كبار المودعين حين دعا إلى «قراءة الفاتحة والترحّم على الهيركات كما تم الترحّم على الكابيتال كونترول» في نيسان 2020. كما يتباهى نائب رئيس مجلس النواب بأنه عضو في

> **بغياب برنامج انتخابي معادٍ لحاكمية مصرف لبنان، ستحتدم المعركة «الديموقراطية الاجتماعية» على الوصول إلى البرلمان**

حزب المصرف ويدافع عنه بحمو لا يضاهيه إلا حمّة دفاعه عن تلقّيه لقاح الكورونا قبل أن يحلّ دوره. لن يسائل إيلي الفرزلي الحاكمية، بل قد يتّهمنا بالمسّ بهيبتها ويطلب معاقبتنا فهو صريح في ولائه، لكنّ هناك آخرون تستعصي عليهم الصراحة. رئيس لجنة المال والموازنة في البرلمان يحلف بشواربه (والتي قد تكون خدعة بصرية، فقد حدّقت في عشرات الصور عبر السنين ويصعب الجزم إن كان إبراهيم كنعان حليق الشارب أو لا) بأن همّه أموال المودعين، في حين أنه كان رأس الحربة في إسقاط الهيركات المرحوم واستبداله بقصاص سحوبات الـ 3900 السلاميّ والذي يدّعي اليوم، مع زملائه في اللجنة النيابية، أنه يسعى إلى تعديله. الحاكمية تقرّر تخفيف حكم قصاص اقتصاص ودائع، وجناحها التشريعي يشرّع القرار.

لكن التغيير آت لا محال في الثورة الانتخابية القادمة. فلقد بدأت تظهر الحملات الإعلانية للبدائل الثورية وبدأ الترويج لهذه البدائل على الشاشات الثورية الخاضعة بطبيعة الحال لحاكمية رياض سلامة. وطبعاً كما هو معروف، التغيير الثوري يبدأ دائماً بتصميم ولوغو وحملة إعلانية جذابة. ويبدو أن الدراسات التي أجريت على المجموعات المستهدفة (Focus Groups) استنتجت أن البديل الذي تبتغيه الجماهير الثائرة على السياسة يجب أن يكون ديموقراطياً واجتماعياً. استشرف زعيم الكتائب اللبنانية سامي الجميّل ذلك باكراً، وهو المعروف بناظوره الاستراتيجي، عندما غيّر اسم حزبه إلى الحزب الديموقراطي الاجتماعي اللبناني (داجل)، لكن كما يقول المثل «علّمناهم على الشحادة فسبقونا على صناديق الاقتراع»، وها هم الثوار اليوم يتسابقون مع القائد السامي وبدأت تظهر أحزاب ديموقراطية اجتماعية يميناً و«يساراً» لخوض الانتخابات النيابية القادمة في الربيع المقبل، وجميعها عابرة للطوائف بالمناسبة. «الديموقراطية الاجتماعية» في السياسة هي بدعة ليبرالية تدّعي إمكانية تغليب مصلحة المجتمع على مصلحة الشركات ضمن المنظومة الرأسمالية، أي أنها لا تتناقض البتّة مع حاكمية المصرف، لكن الأحزاب الجديدة في لبنان تعبت من السياسة ولا تريد التعمّق في هذه المفاهيم والجنوح نحو «الديموقراطية الاجتماعية»، هو فقط لأنه ألطف على السمع من تسمية هذه الحركات اليمينية بحقيقتها «الديماغوجية الانتهازية».

في غياب برنامج انتخابي معادٍ بصراحة لحاكمية مصرف لبنان، سوف تحتدم المعركة «الديموقراطية الاجتماعية» على الوصول إلى البرلمان. لكن في ظل الديماغوجية الانتهازية المحتدمة، سوف يسعى السياسيون الجدد غير السياسيين إلى الطريق الأسهل لتحقيق مبتغاهم، والطريق الأسهل إلى المقعد النيابي هو حيث الحاصل الانتخابي الأدنى. قد نرى في دائرة بيروت الأولى الانتخابية في أيار القادم سيناريو شبيهاً برواية الكاتب البرتغالي جوزيه ساراماغو «البصيرة»، حيث تصيب المجتمع آفة التصويت بالأصوات البيضاء فيعطّل الديموقراطية. سيناريو بيروت الأولى هو أن تترشّح مئات لوائح الديموقراطيين الاجتماعيين في الدائرة، وألا تحصل أيّ منها على عدد الأصوات التي يقتضيها «الحاصل الانتخابي». ماذا يحصل في هذه الحالة؟ على كل، ما زالت هناك ثمانية أشهر في المعركة الانتخابية، فلا بدّ من أن يسطع نجم أحدهم، وإن لم يحدث ذلك، فليختر رياض سلامة الفائزين، لا فرق، فكلّهم ينبذون معاداة السلامية.

تقرير

إطلاق موقوفي المركز الآلي للجمارك: مال الدولة السائب وتواطؤ القضاء «يُعلّمان الحرام»

(هيثم الموسوي)

رضوان مرتضى

يُحاكم 40 موظفاً جمركياً منذ عام 1999 بجرم اختلاس المال العام أمام محكمة الجنايات في بيروت. أكثر من عشرين عاماً مرّت من دون أن يصدر حكم بحقّ هؤلاء، حتى إنّ بعضهم توفي قبل صدور الحكم ومعرفة المذنب من البريء. هكذا يتواطأ القضاء، بقصدٍ أو بغير قصد، مع من ينهب المال العام (التعامل الرحيم مع صغار المشتبه فيهم، فكيف يُتوقّع من القضاء أن يحاسب كبار الناهبين؟). وعوضاً عن الإسراع بالمحاكمات، تُبيّت هكذا ملفات في الأدراج من دون استعادة أموال الدولة السائبة.

المشهد نفسه يتكرر مجدداً. فقد أخلى قاضي التحقيق الأول في بيروت شربل أبو سمرا أمس سبيل موظفي الجمارك الخمسة الذين أوقفوا منذ نحو أسبوعين بجرم التلاعب ببيانات المركز الآلي التابع للمجلس الأعلى للجمارك بعدما أُدّعي عليهم بجرائم الإثراء غير المشروع واختلاس مليارات الليرات. القاضي الذي أصدر مذكرات توقيف وجاهية بحقهم في الجلسة الأولى التي عُقدت الأسبوع الماضي بعد رفضهم الخضوع للاستجواب من دون حضور محاميهم، عاد ليُخلي سبيلهم في الجلسة الثانية بمجرد إنكارهم الاتهامات الموجّهة ضدهم. حتى إنّ أحدهم ذكر أنه لم يكن يقوم بأيّ تعديل من دون أوامر رؤسائه، إلا أن قاضي التحقيق، بدلاً من طلب استدعاء رؤسائه، قرّر إخلاء سبيله. يبدو أنّ القاضي أبو سمرا لم يقرأ التقرير الفني الذي أعدّه خبير تقني/ ضابط من فرع المعلومات والذي أثبت كذب الموظفين التقنيين في إفادتهم أمام المحامي العام التمييزي بالتكليف القاضي جان طنّوس. ولربما لم يلتقط أبو سمرا إلى الأدلّة الرقمية التي تُبيّن بالتواريخ والتوقيت كيفية دخول هؤلاء الموظفين إلى نظام إدارة العمليات الجمركية والتلاعب بالبيانات من أجل سرقة المال، والتي تكشف أنّ عمليات التلاعب تمّت في أوقات خارج الدوام وأحياناً ليلاً، ما يعزّز فرضية تورط الموظفين.

> **لم يقرأ القاضي أبو سمرا التقرير الفني الذي أعدّه ضابط تقني من فرع المعلومات أثبت حصول التلاعب وكذب الموظفين**

وهنا مكمن القضية وتحديداً: قدرة الموظفين على الولوج إلى البيانات الجمركية في أي وقت لتحديد إن كانت هذه البضائع يجب أن تخضع للتفتيش أو لا، حيث يُشتبه في أن الموظف المتورط كان يدخل النظام الإلكتروني ليضع الشحنة في الخانة الخضراء المعفاة من التفتيش ليُهرّبها من الرسوم الجمركية مقابل رشى يقبضها لاحقاً.

فهل سأل القاضي أبو سمرا الموظفين المتهمين عن تبرير دخولهم إلى النظام خارج الدوام وأحياناً في وقت متأخر من الليل؟ ما هو المبرر الذي قد يُقنع القاضي بأنّ موظفاً لا عمل له خارج دوامه يحضر إلى المركز ليمسح بيانات عن النظام الداخلي للجمارك؟ هل اطّلع القاضي على حساباتهم المصرفية وأملاكهم العقارية ليتولّد لديه اقتناع ببراءتهم قبل أن يُقرر إخلاء سبيلهم؟ وبماذا يبرر أبو سمرا كذب الموظفين التقنيين وادعاءهم باستحالة إمكان أحد إزالة «سجل الدخول» الإلكتروني (log file) وزعمهم عدم قدرة أحد على مسح أي بيانات عن النظام الإلكتروني قبل أن يُبيّن الضابط التقني كذب مزاعمهم ويكشف العمليات المسجّلة؟

والجدير ذكره كشف التحقيقات أنّ عمليات التلاعب بدأت منذ أكثر من عشر سنوات بتواطؤ بين مسؤولين وموظفين في الجمارك وبين موظفين تقنيّين في تكنولوجيا المعلومات اختارتهما وكالة دولية مسؤولة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، وقُدّر الاختلاس بمليارات الليرات جراء عمليات التلاعب والتهرّب الجمركي.

لقد أخلى القضاء سبيل موظفين رغم وجود تقرير فني (على قرص مدمج في ملف التحقيق) يسمح بالاشتباه في تورطهم في التلاعب ومسح بيانات بهدف التهرب الجمركي. فهل يقول القضاء بذلك للموظفين «اسرقوا ما استطعتم، وإن ضُبطتم فإنّ العقوبة في حدّها الأقصى لن تتجاوز التوقيف لمدة أسبوعين»؟

هكذا تُستعاد مسرحية محاكمة 40 موظفاً لم يصدر حكم بحقهم منذ عام 1999. فهل سينتظر اللبنانيون حتى عام 2040 لمعرفة مصير المدّعى عليهم الخمسة الجدد، أم أنّ ذلك لن يحصل أبداً؟

يُشار الى أنّ القاضي طنّوس الذي أدّعى على موظفي الجمارك، طالباً توقيفهم بعد إحالتهم على قاضي التحقيق الأول، طلب الحجز على أموال المدّعى عليهم وتجميد حساباتهم وأصدر قراراً بمنعهم من دخول أي مركز للجمارك ريثما تنتهي المحاكمة.

تقرير

فرعان لـ AUB في الإمارات وقبرص: من يحول دون التطبيع؟

قبل يومين، أعلن رئيس الجامعة الأميركية في بيروت فضلو خوري، في مناسبة مرور 156 عاماً على تأسيس الجامعة، نيّة إدارتها افتتاح «حرمَين» تابعَين لها «أحدهما في الغرب، وآخر في الشرق»، وذلك لـ«مزيد من التنوّع»، على ما نقلت عنه الصفحة الرسمية التابعة للجامعة على موقع «تويتر».
التغريدة أثارت مخاوف من مساعٍ لإقفالها، ما دفع الإدارة إلى إصدار توضيح تؤكد فيه بقاء الصرح الأساسي في بيروت، «البيت الأبدي للجامعة».

وبحسب المعلومات، هناك توجّه جدّي لفتح الفرعين، في قبرص ودبي، «للطلاب اللبنانيين غير المقيمين في لبنان والراغبين في الحصول على جودة التعليم الذي تقدّمه الـ aub»، على ما تقول مصادر في الجامعة، مُشيرة إلى أن اختيار قبرص والإمارات يعود بشكل رئيسي الى ارتفاع أعداد المُقيمين اللبنانيين فيهما، «ففي قبرص، مثلاً، تمّ تحويل ثلاثة مبانٍ إلى مدارس خاصة باللبنانيين نُظراً إلى ارتفاع أعداد المغتربين اللبنانيين، فيما تشهد الإمارات نسبة عالية من الطلاب المستهدفين».

> «المشروع» سيُموّل أساساً من موازنة الجامعة التي ارتكبت إدارتها أكبر مجزرة صرف جماعي

وبمعزل عن «فوائد» إنشاء الفرعين، فإن تساؤلات تثار حول كيفية إدارة الفرعين في بلدين صديقين لـ«إسرائيل». فهل سيكون لدى الجامعة إمكانية لرفض تسجيل طلاب إسرائيليين في صفوفها مثلاً، أو رفض توظيف كوادر تعليمية إسرائيلية؟ وإذا كانت إدارة الجامعة تصرّ على توصيف بيروت بأنها بيت الجامعة «الأبدي»، فهل ستحترم قوانين هذا البيت التي تجرّم التعامل مع العدو، أم ستخضع لقوانين المطبّعين؟
إلى ذلك، يتساءل أهل الجامعة أنفسهم حول مصادر تمويل المشروع، مع إعلان الإدارة منذ بداية الأزمة تأثرها بالأزمة الاقتصادية، ما دفعها إلى ارتكاب واحد من أكبر إجراءات الصرف الجماعي طال أكثر من 600 موظف في حزيران 2020».
كما أن مزاعم «الإفلاس» نفسها كانت المبرر الرئيسي لرفع الأقساط بنسبة 160% والتسبّب بـ«مجزرة» في حق الطلاب.
وبحسب مصادر مطّلعة على المشروع، فإنّ البحث في مصادر التمويل يجري حالياً بالتعاون مع نيويورك. وينقل إداريون أن «الاعتماد سيكون على موازنة الجامعة الأمّ بشكل رئيسي»، ما يدحض مزاعم الإفلاس، ويُعزز الاتهامات ضد خوري (يتقاضى راتبه المقدّر بنحو مليون دولار سنوياً ويحوّله الى حسابه في الخارج) بـ«الاستنسابية» في إدارة موارد الجامعة، وخصوصاً أنه أتبع الصرف الجماعي بتعيينات وترقيات، فيما أشارت التقديرات إلى وجود 600 مليون دولار في الحساب المالي الاحتياطي التابع للجامعة في الفترة نفسها التي ارتكبت فيها «مجزرة الصرف».
(الأخبار)

لغة لاشّ «سياسي» يجب مناقشته يفرضه إنشاء فرعين في بلدين «صديقين» لـ«إسرائيل» (أرشيف ـ مروان طحطح)

تقرير

20% من المدارس الرسميّة خرقت إضراب هيئة التنسيق

فاتن الحاج

في اللقاء مع هيئة التنسيق النقابية، أمس، طرح وزير المالية غازي وزني أفكاراً يعتقد بأنها يمكن أن تسهم في تحسين الوضع المعيشي والاجتماعي للأساتذة وتدعم قدرتهم على الوصول إلى مدارسهم، بما لا يؤثر على مالية الدولة. من هذه الطروحات اعتماد مساعدة اجتماعية شهرية توازي نصف راتب، وتضمينها في موازنة عام 2022، زيادة أجرة ساعة الأستاذ المتعاقد بنسبة تصل إلى 70 في المئة، رفع بدل النقل من 24 ألف ليرة يومياً إلى ما بين 40 ألف ليرة و60 ألفاً، ورفع مساهمة الاستشفاء.
وكان ربط المساعدة الاجتماعية بموازنة عام قد 2022 أثار تحفّظاً لدى هيئة التنسيق التي طالبت بإقرارها من خلال مشروع مرسوم، وعدم انتظار الموازنة التي يتأخّر صدورها في المجلس النيابي، بدليل أن موازنة 2021 لم تقرّ حتى الآن.
اللقاء، الذي حضره وزير التربية طارق المجذوب، أعقب اعتصاماً نفّذته الهيئة أمام وزارة التربية بالتزامن مع إضرابها المفتوح ومقاطعتها لكل الأعمال الإدارية والتربوية للعام الدراسي الحالي، بما في ذلك تسجيل الطلاب في المدارس والثانويات الرسمية، والذي كان مقرراً أن يبدأ أمس. أما المطالب المرفوعة فهي: تصحيح الرواتب والأجور طبقاً للمؤشر والتضخم الحاصل، على أن يشمل المتعاقدين والمتقاعدين على السواء، وإعطاء حوافز مالية إضافية للمعلمين، وتطبيق بدل النقل الجديد، وتوفير المحروقات اللازمة للانتقال إلى المدارس.
الاعتصام الذي وُصف بالهزيل نتيجة عدم ثقة قواعد الأساتذة بالأداة النقابية، إذ شارك نحو 1000 أستاذ من أصل 80 ألفاً، قال عنه رئيس رابطة المعلمين الرسميين في التعليم الأساسي الرسمي حسين جواد، إنه «حضور يعتدّ به وأفضل من المتوقع»، مقرّاً بعدم التزام نحو 20 في المئة من المدارس بقرار الإضراب.
جواد أشار إلى أن التحرك أتى بناءً على استبيان استطلع رأي المعلمين، «وهي مرحلة أعلى من الجمعيات العمومية وتمثل شريحة أكبر من المعلمين، باعتبار أن الجمعيات تختصر المدرسة بالمندوب». ونفى أن يكون هناك خلاف بين القوى الحزبية داخل النقابات على التحرك بدليل مشاركة جميع ممثلي هذه القوى في الاعتصام، مشيراً إلى أن «مشكلتنا مع المعلمين المعارضين أننا لا نرضيهم سواء تحرّكنا أو لم نتحرك».
عضو لقاء النقابيين الثانويين حسن مظلوم أعرب عن اقتناعه بأن قرار مقاطعة العام الدراسي «لن يعقر طويلاً وسينتهي خلال فترة وجيزة، بناءً على وعود لن تنفذ بالنظر إلى حجم الأزمة والمطالب الكثيرة للأساتذة والمدارس». مظلوم وصف اعتصام أمس بـ«التحرك السياسي

> وزارة المالية تطرح إعطاء نصف راتب شهرياً كمساعدة اجتماعيّة

المتعلق بالصراع على تشكيل الحكومة بين رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس مجلس النواب نبيه بري، والتحرك الظرفي الانتخابي على أبواب انتخابات نقابية للروابط بعد تمديد غير شرعي». وقال إن الأساتذة بدعمون المطالب المرفوعة من هيئة التنسيق، «لكنهم لا يثقون بأداء القيادة النقابية المختصة للروابط بتغطية من أجهزة الدولة». وانتقد كيف استعاضت هيئة التنسيق عن الجمعيات العمومية التي تفرضها الأصول النقابية باستطلاعات الرأي والاستبيانات وكأنها مكاتب إحصاء، اللائقة بالأداة النقابية وقدرتها على تمثيل مصالح الأساتذة تنسحب أيضاً على المتعاقدين، إذ أشارت رئيسة اللجنة الفاعلة للمتعاقدين في التعليم الأساسي نسرين شاهين إلى أن الرابطة «منتحلة صفة ولا تتكلم باسم 70 في المئة من الجسم التعليمي»، واصفةً تحركات هيئة التنسيق بـ«الفولكلورية التي يمكن أن تنتهي في أي لحظة مع إعطاء الفتات». وقالت إن المتعاقدين لن يعودوا إلى الصفوف من دون تأمين غلاء معيشة وبدل محروقات، «فبدل 80 ألف ليرة لبنانية يومي كمعدل وسطي لا يكفي لشراء تنكة بنزين»، موضحة «أننا مع خيار التعليم الحضوري بعد إعطائنا حقوقنا ودعم صمودنا، إذ كيف يمكن لمعلمين أن يعودوا إلى صفوفهم وهم لم يقبضوا جزءاً من مستحقات العام الدراسي الماضي، ومنهم من لم يقبض قرشاً واحداً». ولفتت إلى أنه جرى التعاقد مع 20 ألف أستاذ على حساب صناديق المدارس من دون أن يوافق وزير التربية على توقيع عقودهم، وبالتالي حرموا من مستحقاتهم لهذا العام. «كذلك فإن القانون الصادر في المجلس النيابي بشأن إعطاء المعلمين العقد الكامل، سواء نفّذوا ساعات التعاقد بكاملها أو لم ينفذوها بقي بلا تطبيق حتى الآن». إلى ذلك، سيخسر المتعاقدون، بحسب شاهين، نصف عقدهم هذا العام بعدما تقرر تقليص السنة الدراسية من 30 أسبوعاً إلى 18 أسبوعاً.
وسألت: «أين أصبح القبض الشهري الذي وعدنا به منذ شباط الماضي؟ وماذا عن مستحقات المتعاقدين مع برنامج تعليم اللاجئين السوريين عن كامل العام الدراسي الماضي؟».

قضية

تلوّث الهواء لبنان بين الدول الأسوأ

نصف دول العالم لا تلتزم بالمعايير الآمنة لتلوّث الهواء، وثلثها لا معايير لديها. نحو ستة ملايين ونصف مليون وفاة تُسجّل سنوياً حول العالم بسبب هذه المشكلة. «مَ العمياني». ومن دون حاجة إلى قراءة أجهزة قياس تلوّث الهواء، فإن لبنان من ضمن هذه الدول. وربما بين أكثرها سوءاً في غياب المعايير، وتخلّت القطاعات المسبّبة لتلوث الهواء، والغياب التام لـ«الدولة»

(أرشيف ـ مروان طحطح)

حبيب معلوف

مرّ اليوم الدولي لنقاوة الهواء (أقرّته الأمم المتحدة عام 2019)، في السابع من أيلول، من دون ضجيج. علماً أن تلوث الهواء يشكّل الخطر البيئي الأكبر على الصحة البشرية، إذ أن 92% من سكان العالم يعيشون في أماكن تتجاوز فيها مستويات تلوث الهواء الحدود الآمنة. وتُسجّل سنوياً نحو ستة ملايين ونصف مليون حالة وفاة مبكرة بسبب تلوث الهواء داخل المباني وخارجها، خصوصاً في البلدان النامية حيث معظم الضحايا من النساء والأطفال وكبار السن، ولا سيما ضمن الفئات السكانية ذات الدخل المنخفض التي تتعرض لمستويات عالية من تلوث الهواء داخل المباني نتيجة للطهو والتدفئة بوقود الحطب والكيروسين. كما أشارت دراسات حديثة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية إلى وجود علاقة بين تفشّي فيروس «كورونا» وتلوث الهواء.
وليس لبنان استثناء هنا، شأنه شأن أكثر من ثلث دول العالم التي تفتقد الى معايير مُلزمة (أو لا تحترمها في حال وجودها) لنوعية الهواء الخارجي (المحيط). فقد أشار أول تقييم عالمي يجريه البرنامج للتشريعات الوطنية لنوعية الهواء في 194 بلداً، إلى أن نحو نصف بلدان العالم لا تلتزم معايير نوعية الهواء المحيط، وأن 31% منها لم تعتمد أيّ معايير. ورغم أن منظمة الصحة العالمية أعدّت قيماً توجيهية لنوعية الهواء المحيط، يلفت التقرير إلى غياب التوافق العالمي عليها والإطار القانوني المشترك لتطبيقها! أضف إلى ذلك، ضعف المؤسسات المسؤولة عن تطبيق المعايير (إذا وُجدت)، حيث لا تفرض سوى 33% من البلدان التزامات للوفاء بالمعايير المنصوص عليها قانوناً. ورغم أن الرصد يُعدّ أمراً بالغ الأهمية لمعرفة ما إذا كان قد تمّ تحقيق المعايير، بيّن التقرير أنه ليس ملزماً قانونياً في 37% على الأقل من البلدان. ومع أن تلوث الهواء لا يعرف حدوداً، فإن 31% فقط من البلدان لديها آليات قانونية لمعالجة تلوث الهواء عبر الحدود. وفي ظل ضعف التصدي لهذه المشكلة العالمية، يقدّر برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأن أعداد الوفيات الناتجة عن تلوث الهواء ستشهد زيادة تتجاوز 50% في حلول عام 2050. ناهيك عما يرتّبه تلوث الهواء من تكاليف مرتفعة على المجتمع بسبب آثاره الضارّة على الاقتصاد وعلى إنتاجية العمل وتكاليف الرعاية الصحية والسياحة. كما أن بعض ملوثات الهواء مثل الكربون الأسود والميثان والأوزون السطحي فضلاً عن تسبّبها بنسبة كبيرة من الوفيات الناجمة عن تلوث الهواء، لها آثار سلبية على المحاصيل وعلى الأمن الغذائي.
في لبنان، تمّ تحضير الإطار القانوني لحماية نوعية الهواء والمعايير المطلوبة ومسودة استراتيجية منذ زمن بعيد، بعد الحصول على مساعدات دولية في هذا المجال. إلا أن القانون الذي أُقرّ في هذا الشأن عام 2018 لم يُطبّق، نتيجة المناكفات والكيديات والصراع على السلطة والمال، ما فوّت الفرصة على لبنان لحماية نفسه. علماً أنه منذ إنشاء وزارة البيئة، بداية التسعينيات، أكّدت دراسات عدة أن تلوث الهواء أخطر موضوع بيئي قاتل، خصوصاً أنه يتمدّد خارج المدن الساحلية إلى ارتفاع أكثر من 800 متر عن سطح البحر، وهو مستوى ارتفاع الملوثات الداكنة التي يراها سكان الجبال بالعين المجردة، خصوصاً في أوقات الذروة حين ينحبس الهواء وترتفع درجات الحرارة.
ورغم أن الاتجاهات كانت واضحة

> يقتل تلوث الهواء 6,5 ملايين شخص حول العالم سنوياً

لناحية تحديد القطاعات الأكثر تسبباً بتلوث الهواء، كقطاعَي إنتاج الطاقة (من المعامل والمولّدات الخاصة) والنقل، تضاف إليها (في السنوات الأخيرة) حرائق الأحراج، وتفلّت بعض الصناعات الثقيلة مثل المقالع والكسارات وشركات الترابة. إلا أن وزارة البيئة فشلت في وضع إطار استراتيجي للمعالجة يتضمن أولويات للمعالجة ويحدد المطلوب من كل إدارة ووزارة وقطاع لضبط الانبعاثات والتخفيف من التلوث. ويزيد الخطر مع تخوّف مصادر متابعة من تراجع مواصفات الوقود المستخدم في إنتاج الطاقة والنقل والزراعة والصناعة، بحجة تأمين الوقود الأرخص، وهذا ما سيترك مزيداً من الآثار السلبية على سلامة الهواء، خصوصاً أنه سيترافق مع زيادة عدد السيارات المستعملة وتراجع القدرة على شراء السيارات الجديدة وتراجع العمل في مراكز المعاينة الميكانيكية والتراخي في ضبط الآليات التي تُصدر انبعاثات على الطرقات.
برنامج الأمم المتحدة دعا الدول إلى اعتماد قوانين صارمة لنوعية الهواء، تشمل وضع معايير لكل من تلوث الهواء الداخلي والخارجي وتحسين الآليات القانونية لرصد نوعية الهواء، وزيادة الشفافية، وتعزيز الأنظمة التنفيذية، وتحسين السياسات والتنسيق التنظيمي لتلوث الهواء الوطني وعبر الحدود. مع الإشارة إلى أن تحسين نوعية الهواء الداخلي (داخل المنزل) والخارجي (داخل الوطن)، لا يؤدي إلى تحسين الصحة العامة فقط، بل يمكن أن يعزز التخفيف من آثار تغير المناخ على المستوى العالمي، إذ إن الإجراءات المطلوبة لمحاربة تغيّر المناخ هي نفسها المطلوبة لحماية الصحة العامة من تلوث الهواء «الوطني» وتخفيف الفاتورة الصحية.

التخلّص من ملوّث واحد

الإنجاز العالمي الأول والأهم حتى الآن للتخفيف من تلوث الهواء، يتمثّل في القضاء على استخدام البنزين المحتوي على الرصاص، وهو ما يحول دون أكثر من 1,2 مليون حالة وفاة مبكرة، ويوفر 2,45 تريليون دولار سنوياً. إلا أن هذا الإنجاز لا يشكل سوى واحد في المئة من الإجراءات المطلوبة للتخفيف من تلوث الهواء، إذ تم التخلص من ملوّث واحد ناجم عن احتراق نوع واحد من الوقود هو البنزين، فيما هناك عشرات الملوّثات الناجمة عن احتراق الوقود على أنواعها.

قانون حماية الهواء

أُحيل قانون حماية نوعية الهواء على مجلس النواب للمرة الأولى عام 2002، وأُقر في 13 نيسان 2018، بعدما تنقّل بين اللجان النيابية لمدة 16 عاماً. وهو مرتبط بالتزام الدولة اللبنانية باتفاقيات وقّعت عليها وذات صلة، منها اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ.
وكان تقرير للبنك الدولي في حزيران 2004 أشار إلى أن الكلفة الاقتصادية لتلوّث الهواء تصل إلى 1,02% من الناتج المحلّي يدفعها لبنان من الفاتورة الصحية وتدهور نوعية الهواء.

بريميرليغ

أجور النادي تفوق 326 مليوناً
ليفربول «مخنوق» مادياً

رغم الصرف اللافت للأندية الإنكليزية في سوق الانتقالات الصيفي، اقتصرت صفقات ليفربول على التوقيع مع المدافع إبراهيما كوناتي. «الشح» في الاستقدامات عكس الواقع المالي المتردّي للنادي رغم نجاحه برفع الألقاب الأوروبية والمحلية في المواسم القليلة الماضية. كما أثار ذعر الجماهير حول مستقبل فريقهم

لم يكن ليفربول من الأندية النّاشطة على صعيد الانتقالات الأمر الذي أثار غضب جماهير الفريق (أ ف ب)

حسين فحص

شهد الصيف الحالي على حركة انتقالات «جيّدة» في إنكلترا مقارنةً ببقية الدوريات، وعلى رغم وفرة الأسماء المستقدمة إلى «البريميرليغ»، لم يكن لليفربول من الأندية الناشطة. الأمر الذي أثار غضب جماهير الفريق. ندرة الصفقات داخل أسوار الأنفيلد لم تكن عبثية بل جاءت تبعاً للوضع المالي «الحسّاس»، وهو ما أوضحته دراسة أجراها موقع «Swiss Ramble» المختص بتحليل الوضع المالي لأندية كرة القدم. تبحث الدراسة في الأماكن التي توزّعت عليها أموال ليفربول، كما تراجع نموذج أعمال «الريدز» تحت إدارة الملّاك الجدد مقارنةً بالأندية الأخرى.

دفعت أربعة أندية إنكليزية أكثر من 100 مليون جنيه استرليني خلال سوق الانتقالات الصيفي: أرسنال 149 مليون جنيه استرليني، مانشستر يونايتد 126 مليون جنيه استرليني، مانشستر سيتي 115 مليون جنيه استرليني وتشيلسي 108 ملايين جنيه استرليني.

من جهته، أنفق ليفربول 36 مليون جنيه فقط على مدافع نادي لايبزك إبراهيما كوناتي، كأدنى نفقات

> ارتفعت عائدات الريدز بمقدار 306 ملايين جنيه استرليني (167 في المئة) في آخر عشر سنوات

صُرفت في سوق الانتقالات الصيفي بين الأندية الستة الكبرى. عدم قدرة النادي على التوقيع مع لاعبين جدد أدّى إلى ظهور الحيرة عند جماهير الفريق، بخاصة بعد النجاح اللافت في السنوات القليلة الماضية (التتويج ببطولة دوري أبطال أوروبا 2019 ثم لقب الدوري الإنكليزي الممتاز 2020)، الأمر الذي دفع الموقع السويسري لمراجعة بيانات النادي المالية منذ انتقال المِلكيّة لصالح شركة «FSG» عام 2010 حتى موسم 2020/2019 (آخر الحسابات المنشورة) بهدف شرح «خبايا» الضيق المالي.

ارتفعت عائدات الريدز بمقدار 306 ملايين جنيه استرليني (167 في المئة) في السنوات العشر الماضية.

وبلغة الأرقام فهي زادت من 184 مليون جنيه إلى 490 مليوناً، وهي ثاني أعلى إيرادات في إنكلترا بعد مانشستر يونايتد (509 ملايين جنيه). في الواقع، يقبع ليفربول (490 مليون جنيه) في المركز الخامس من ناحية أعلى إيرادات حققتها الأندية بحسب «Deloitte Money League»، وهي المرة الأولى التي يتواجد فيها النادي في المراكز الخمسة الأولى منذ عام 2002. بعود ذلك لعدة عوامل، فقد نمت عائدات يوم المباراة بمقدار 30 مليون جنيه (73 في المئة) في السنوات العشر الماضية (من 41 مليون جنيه إلى 71 مليوناً)، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى التوسع في المدرج الرئيسي في ملعب أنفيلد. مبلغ كان من الممكن أن يكون أعلى لولا لعب بعض المباريات خلف أبواب مغلقة عام 2020. إضافة إلى ذلك، تضاعفت عائدات البث للريدز أكثر من ثلاثة أضعاف منذ عام 2011، حيث ارتفعت بقيمة 136 مليون جنيه من 66 مليوناً إلى 202 مليون جنيه كاعلى نمو بين أندية القمّة. تجدر الإشارة إلى تأثر الإيرادات عام 2020 بشكل كبير بسبب تداعيات فيروس كورونا.

رغم العائدات الضخمة، تم «التهام» النمو بسبب ارتفاع التكاليف وهو ما أثّر سلباً في نشاط النادي في سوق الانتقالات الصيفي. زادت أجور ليفربول بمقدار 197 مليون جنيه منذ عام 2011 وهو المبلغ الأعلى بين الأندية الست الكبرى، حيث انصبّ التركيز على تمديد العقود للحفاظ على لاعبين ذوي جودة عالية مع ضمان حصولهم على مكافآت محفّزة. إضافةً إلى ذلك، فشل النادي نسبياً في «إطفاء» اللاعبين من النفقات الرئيسية عند احتساب الربح والخسارة حيث أضاف مبلغ 718 مليون جنيه (بما في ذلك الاستهلاك) إلى الربح التشغيلي، مقارنةً بحوالي 1 مليار جنيه في مانشستر سيتي، تشيلسي ومانشستر يونايتد. ووفقاً للحسابات المدققة للنادي، تبلغ فاتورة الأجور لجميع موظفي ليفربول 326 مليون جنيه، وهي ثاني أعلى فاتورة في إنكلترا بعد مانشستر سيتي (351 مليون جنيه). يشمل الرقم تكاليف الضمان الاجتماعي ومدفوعات المكافآت ذات الحوافز العالية.

هكذا، حالت الأجور العالية وسوء الاستثمار باللاعبين دون إمكانية إبرام صفقات جديدة، حيث يسعى الريدز لضمان استمرارية عناصر المنظومة الأساسية إلى أبعد مدى ممكن عبر تقديم تحسينات ومكافآت مستمرة في العقود. فهل يتمكن كلوب بتشكيلته شبه الثابتة من مقارعة بقية الفرق «المعزّزة» على لقب الدوري؟

سبوت لايت

«الدبابة الويلزية» تستعيد بريقها!

بعد سنوات التخبّط واللااستقرار التي عاشها النجم الويلزي غاريث بايل (31 عاماً) في ريال مدريد الإسباني، يبدو أنه عاد أخيراً واستعاد عافيته وجزءاً كبيراً من مستواه الذي اشتهر به عندما كان لاعباً في نادي توتنهام الإنكليزي. بايل عاد إلى التسجيل، حتى إنه بات ملتزماً خلال التدريبات والمباريات. ومن خلال تصريحاته يبدو أنه «عاد إلى رشده» وإلى عطشه للفوز بالألقاب

في الأول من أيلول من عام 2013 انتقل غاريث بايل إلى ريال مدريد الإسباني قادماً من توتنهام الإنكليزي مقابل 99 مليون يورو، يضاف إليها حوالى 20 مليوناً كإضافات. هذا الرقم ترك صدمة كبيرة في عالم كرة القدم في ذلك الوقت، وحول الأنظار نحو لاعب مميز مطالب بتقديم أفضل ما يملكه لقيادة النادي الملكي إلى البطولات. البداية في مدريد كانت مميزة، بعد تحقيقه هدف الفوز على برشلونة في نهائي الكأس عام 2014، والتسجيل في نهائي دوري أبطال أوروبا أمام الغريم التقليدي أتليتيكو مدريد، وبعدها في نهائي كأس العالم للأندية، وغيرها من المباريات الحاسمة.

بداية التراجع في مسيرة اللاعب مع ريال كانت في عام 2016 عندما تعرّض لإصابة أبعدته عن الملاعب، إلّا أنه تألق في بعض المحطات الحاسمة، بينها تسجيله ثنائية في نهائي دوري الأبطال عام 2018 أمام ليفربول. الإصابة أبعدت بيل عن أجواء اللقاءات، خاصة أنها تجدّدت في بعض المحطات، إلا أن وقع الخلاف بينه وبين مدرب الريال السابق زين الدين زيدان، المدرب الفرنسي أجلس اللاعب الويلزي طويلاً على مقاعد البدلاء، حتى إن الأخير بدأ يتصرف بطريقة غير احترافية خلال التدريبات، وظهر في أكثر من مباراة نائماً وهو على مقاعد البدلاء، الأمر الذي أثار غضب الإدارة والجماهير على حد سواء.

في عام 2019 ارتبط اسم بايل بنادٍ في الدوري الصيني، إلا أن اللاعب استمر مع الفريق الإسباني الذي جدد عقده حتى نهاية عام 2022. الموسم الماضي حصل التحول الإيجابي، خاصة بعدما عاد بايل على سبيل الإعارة إلى ناديه السابق توتنهام في العاصمة البريطانية لندن، فلعب 34 مباراة بينها 19 بدأها أساسياً، وسجل خلال المباريات 16 هدفها ليعلن نفسه من جديد أنه أحد أهم اللاعبين في أوروبا. في فترة الإعارة استغل بيل ارتفاع المستوى البدني في الدوري الإنكليزي ورفع من لياقته البدنية، كما استعاد حسه التهديفي. اللاعب الويلزي أكد بعد انتهاء إعارته وعودته إلى مدريد أنه كان يحتاج إلى هذه الفترة، خاصة أن الأجواء في لندن كانت إيجابية، وساعدته على التحسن نفسياً وبدنياً. وفي هذا الإطار قال في تصريحات لوسائل الإعلام في وقت سابق: «كنت أعلم أنها ستكون بيئة جيدة بالنسبة لي. هذا هو السبب الرئيسي لذهابي إلى توتنهام. لقد كانت استراحة ربما احتجتها في ذلك الوقت». هذا الأمر بدا واضحاً مع عودته إلى مستواه العالي مع مدريد، تحت قيادة المدرب الجديد كارلو انشيلوتي. الأخير ربطه علاقة جيدة باللاعب الويلزي. وشارك بايل في المباريات الثلاث الأولى للدوري وتمكّن من تسجيل هدف، كما ساعد زملاءه كثيراً للفوز في لقاءين والتعادل في واحد. وأكد اللاعب الويلزي أن العلاقة الإيجابية مع المدرب الجديد تدفعه لتقديم الأفضل: «لطالما كانت لدي علاقة رائعة مع المدرب كارلو انشيلوتي. كان لديّ استعداد جيد وبداية جيدة للموسم. أعتقد أن من الجيد دائماً أن تكون في أجواء إيجابية، وهذا العام من الواضح أن هناك أجواء أفضل بالنسبة لي».

الأجواء المريحة انسحبت على أداء بايل مع المنتخب الويلزي في تصفيات كأس العالم الحالية، فسجل هاتريك في مباراة يوم الأحد الفائت أمام بيلاروسيا والتي لُعبت في مدينة قازان الروسية.

وعلق رئيس نادي ريال مدريد فلورنتينو بيريز على تحسن أداء غاريث بايل، معتبراً أنه «لاعب عظيم. الطريقة التي أراه بها أنه أحد أفضل اللاعبين في أوروبا. آخر شيء أتذكره منه كان في كييف أمام ليفربول. سدد كرة خلفية مزدوجة وأحرز هدفاً. وبعد ذلك أضاف الثاني». وأضاف رئيس النادي الملكي «هناك أيضاً ضربة الرأس في لشبونة أمام أتليتيكو مدريد. هذا السباق أمام برشلونة في كأس ملك إسبانيا. اللاعب الويلزي أن العلاقة الإيجابية هل أود بقاءه؟ أحب كل لاعبي ريال مدريد». إذا حصل بايل على البطاقة الذهبية من الرئيس القوي فلورنتينو بيريز، وبالتالي بات مطالباً بإكمال إيجابيته هذا الموسم تحت قيادة المدرب كارلو انشيلوتي من أجل إنهاء الموسم بأفضل طريقة ممكنة، وإلا فإن نهاية عام 2022 ستكون نهاية مشوار اللاعب الويلزي في مدريد، وسينتقل بعدها إلى نادٍ في دوري أقل تنافسية وربما خارج القارة العجوز.

(الأخبار)

التحسن مع النادي انسحب على المنتخب (أ ف ب)

الكرة المصرية

مصر تستعين بكيروش للخروج من مأزقها

أعلن الاتحاد المصري لكرة القدم، برئاسة أحمد مجاهد، أمس الأربعاء، تعيين البرتغالي كارلوس كيروش مدرباً لمنتخب الفراعنة، بعد يومين من إقالة حسام البدري وجهازه المعاون عقب التعادل مع الغابون في التصفيات الإفريقية المؤهلة إلى مونديال قطر 2020.

وأصدر الاتحاد المصري بياناً أعلن فيه عن التشكيل الجديد للجهاز الفني للمنتخب، وعلى رأسه كيروش، إلى جانب ضياء السيد مدرباً عاماً، وعصام الحضري مدرباً لحراس المرمى.

ووجه كيروش رسالة بعد إعلان اتحاد الكرة تعاقده معه لتدريب الفراعنة، حيث كتب على حسابه في «تويتر»: «بكل فخر وامتنان وطموح أقبل الدعوة المشرّفة من اتحاد الكرة المصري لأكون مدرب المنتخب الوطني المصري لكرة القدم».

وأضاف «أودّ أن أعبّر عن التزامي باستخدام أفضل ما لديّ من خبرة ومعرفة لتحقيق أهداف وأحلام هذا البلد المرموق في مجال كرة القدم مع مشجّعيه الذين يتّسمون بالحماسة والتفاني الشديد، هيّا بنا إلى المستقبل». وينتظر أن يصل كيروش إلى القاهرة نهاية الأسبوع المقبل، على أن يصل معاونوه في بداية الأسبوع.

ويصطحب كيروش مساعداً أجنبياً ومحلّلاً للأداء واختصاصياً للتأهيل، فيما سيستكمل الجهاز الإداري والطبي والأجهزة المعاونة خلال الاجتماع المقبل. جدير بالذكر أن المنتخب المصري يحتل المركز الثاني بجدول المجموعة السادسة برصيد 4 نقاط، بينما تتصدّر ليبيا جدول المجموعة برصيد 6 نقاط، ثم تحتل الغابون المركز الثالث برصيد نقطة واحدة، بينما تتذيّل أنغولا الجدول بدون نقاط.

ويلتقي منتخب مصر نظيره الليبي يومَي 9 و12 تشرين الأول/ أكتوبر المقبل في الجولتين الثالثة والرابعة من التصفيات.

وكانت اللجنة الثلاثية المكلّفة إدارة الاتحاد المصري قد قررت الاثنين إقالة الجهاز الفني لمنتخب مصر بقيادة البدري عقب التعادل مع الغابون 1-1 الأحد في فرانسفيل في الجولة الثانية من منافسات المجموعة السادسة ضمن الدور الثاني من التصفيات الإفريقية المؤهلة لنهائيات كأس العالم قطر 2022. ورفض البدري تقديم استقالته بناءً على طلب رئيس الاتحاد، مؤكداً أنه لم يقصّر في مهمته، بعدما أوكل إليه الاتحاد في 19 أيلول/ سبتمبر 2019 مهمة إعادة بناء المنتخب الوطني، خلفاً للمكسيكي خافيير أغيري الذي أقيل من منصبه أيضاً بعد الخروج المفاجئ بشكل مبكر من الدور ثمن النهائي لبطولة كأس الأمم الإفريقية.

> رفض البدري تقديم استقالته بناءً على طلب رئيس الاتحاد

عبّر كيروش عن فخره وامتنانه بتدريب منتخب مصر (أرشيف)

استراحة

كلمات متقاطعة 3830

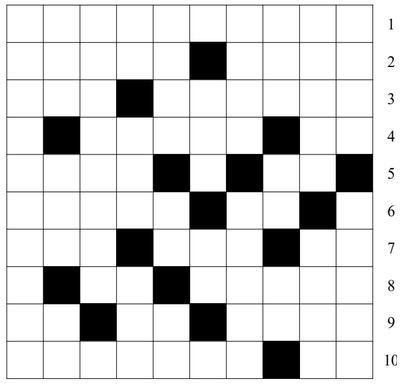

أفقيا

1- فيلم لفريد الأطرش – 2- شريان – جهاز إستقبال إذاعي – 3- ولاية برازيلية – تلاميذ السيد المسيح – 4- حرف جزم – كاتب سرياني قديم عُرف بالأبرص له مؤلفات شعرية – 5- عملة اليابان – ماركة حليب – 6- نوتة موسيقية – سلاح قديم – 7- اجّ وتلهبَ – سعر البضاعة – يصوّت الضدع – 8- دولة آسيوية – ضعُف ورقّ – 9- ذهب ناحية اليمين – مأوى الدجاج – كلام مكتوب – 10- حُب – سهل لبناني

عمودياً

1- مخترع الديناميت – عاصمة آسيوية – 2- جائزة موسيقية عالمية – حصان – 3- طعام – بذر الأرض – ثرى – 4- وحدة مساحة بلغة الفلاحين – عاصمة أوروبية – 5- ننثر الماء – إسم موصول – 6- مراقبي الأحراج – حرف نصب – حرف تحقيق – 7- للنداء – أشير – أدام النظر إليه بسكون الطرف – 8- بحر أوروبي – 9- ذكر الماعز – ندق الجرس – عاصفة بحرية – 10- امبراطور روماني

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- لسه فاكر – أم – 2- يوم – كيغالي – 3- شر – ال – بيدر – 4- فيات – ما – كف – 5- 11 – ايانا – 6- نخت – سبأ – 7- يني – حكيم – 8- ستار – قزي – 9- اوماها – محن – 10- جيب – حقول

عمودياً

1- ليش فاليسا – 2- سوريا – نتوّج – 3- هم – نيامي – 4- اتان – راب – 5- أكل – يحف – 6- كي – مات – فاح – 7- رغبات – حر – 8- اي – اسكيمو – 9- الدِ – بي – حل – 10- ميرفت أمين

sudoku 3830

2		4		1			9	
	7					1	6	4
			3	4	9			
		5	7	2				
7		3		9		5		2
				3	6	8		
			2	6	5			
8	4	2					5	
				8		7		9

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أو عمودي.

حل الشبكة 3829

8	2	3	9	5	4	7	6	1
1	7	5	6	2	8	3	4	9
9	6	4	3	1	7	8	2	5
4	9	2	8	3	1	5	7	6
5	8	7	2	9	6	1	3	4
3	1	6	7	4	5	9	8	2
6	5	8	1	7	2	4	9	3
2	3	1	4	8	9	6	5	7
7	4	9	5	6	3	2	1	8

مشاهير 3830

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

سياسي جزائري معارض (1926-2015) وأحد قادة الثورة. بدأ نشاطه السياسي مبكراً وكان من المدافعين عن العمل المسلح كخيار وحيد للحصول على الإستقلال

5+2+3+8 = إحدى القارات ■ 9+10+6+11 = ضد داء خبيث ■ 4+1+7 = أصلح الحجر بالإزميل

حل الشبكة العاطية: **غالنسو شيانو**

إعداد
نعوم مسعود

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير ـ الصدير المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: حسن عليق، أمل الأتحري
■ المدير الفني: صلاح الموسى
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500
01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات
الوكيل الحصري
ads@al-akhbar.com
01/759500
■ التوزيع
شركة الوفاق
15 ـ 01/666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

الخلاص من القديم

عامر محسن *

«الأمور تنهار، لا يمكن للمركز أن يصمد
تُقلت الفوضى الخالصة في الأرض
أفضل النّاس يفتقرون للتصميم الكامل، فيما أسوأ النّاس
يملأهم شغفٌ متّقد
لا بدّ أنّ وحياً يقترب
لا بدّ من أنّ قيامةً ثانية تدنو»
ويليام بتلر ييتس

«نامي جياع الشّعب، نامي
حرستك الهة الطّعام»
محمد مهدي الجواهري

سينشغل الباحثون لسنوات قادمة في شرح الأزمة التي حلّت بلبنان، وتاريخها ومسارها وأسبابها، وقد أصبح البحث في «جذور الأزمة» مادّةً مفضّلة عند المعلّقين لاستهلال أيّ نقاش عن لبنان، أو لاستخلاص الدّروس التي يريدنا المتحدّث أن نستخلصها، أو لتسجيل نقاطٍ سياسيّة ببساطة. غير أنّ هذا النّقاش «العلمي» و«الاقتصادي» قد يتحوّل بسهولة إلى تمرين انطولوجي لا ينتهي، يشوّش الواقع بدلاً من أن يشرحه: يمكنك أن تأخذ أي نقطة أو أي حدثٍ في السنوات الثلاثين الماضية وأن تعتبره باباً من أبواب الأزمة، وكلّما أشار أحدهم إلى مسبّبٍ لها يمكنك أن تشير إلى غيره وأن تقدّم سرديّة مختلفة. لهذا السّبب، فإن الصّراع على تفسير ما جرى هو أيضاً صراعٌ سياسي، ومن الأفضل أن يتمّ تقديمه بصراحةٍ على هذا النّحو (بمعنى آخر: من الأفضل والأكثر نزاهة أن تشرح لنا أنّك أخذت موقعاً أيديولوجياً واضحاً في النّزاع الجاري في لبنان، وأنّك تتكلّم انطلاقاً منه، بدلاً من تغليف انحيازاتك السياسية بغلافٍ «موضوعي» غير صادق، ونظريّات غرائبيّة عن السياسة الدولية وكيف يعمل العالم).

من هنا، يدور جزءٌ أساسيّ من النقاش في لبنان حول ثنائيات كاذبة (مسبّب داخلي/ مسبّب خارجي، حصار/ انهيار، بنية ريعية/ فساد، الخ) وذلك ليس لأنّنا نختلف على تفسير التّاريخ، بل لأن هذه هي مفاصل الصراع السياسي في لبنان اليوم. وهذا «النقاش» لا يحصل في سياقٍ «حواري» طبيعي، بل هو يجري فيما النّاس يقبعون تحت ما يشبه الابتزاز الجماعيّ: خوف، انهيار وحرمان، إغراق إعلامي، وحروب سياسيّة شرسة (الدّول الأجنبية لم تفلّس وجودها في لبنان، كما يفترض البعض، هي ببساطة تصرف تمويلها على جماعاتها الخاصّة في البلد بدلاً من التعامل مع الدّولة). بالمناسبة، حول ذاك الجدال «الشائك» عن العامل الخارجي ومفهوم «الحصار»، فإن المسألة قد شرحها سابقاً العديد من الاقتصاديين، وعليها الكثير من الأمثلة، ولا تحتاج إلى كثير تمحيص - ومفادها أن الدّول التابعة اقتصادياً، والتي تعتمد على تدفّق السيولة المستمرّ من الخارج والقروض والمساعدات، لا تحتاج إلى «حصار» على الطريقة الكورية الشماليّة، بل يكفي أن تشير الولايات المتّحدة، مجرّد إشارة، إلى الأسواق الغربيّة حتى تختفي الثّقة بالبلد المعني، وتهبط عملته وينقلب حال اقتصاده (وهذا ينطبق على دولة صناعيّة منتجة مثل تركيا، فكيف بدول مثل لبنان والأردن ومصر؟). على الهامش أيضاً: هناك في لبنان، منذ سنوات، عقوبات وحصار (بالمعنى الأصلي الحرفي للكلمة) على جماعاتٍ وفئات (تتّسع وتضيق بحسب رغبة الحكومة الأميركية)، ويسارع إلى تطبيقها بحماس لبنانيّون ضد لبنانيين آخرين داخل بلدهم، ولكن الواضح أن الموضوع لا يهمّ أحداً.

فصّ متداخلة

حين نودّع لبنان القديم، يجب علينا أن نودّع، بالمثل، الأساطير التي رافقته (من تواريخ القرن التاسع عشر إلى سرديّة «أيام العزّ»، وصولاً إلى النظرية حول تميّز المطبخ اللبناني - الشيء الوحيد الذي يتميّز به مطبخ لبنان عن محيطه ويتقنه هو اللحم النيء، وغالبية النّاس خارج إقليمنا لا تأكله وتقرف منه). وأوّل هذه الأساطير هو الهوس القديم (بمقاييس بلدٍ ولد عام 1920) بفكرة «الدّور الخاص» والتمايز عن المحيط، وأنّك ستعتاش على أن تكون «سويسرة بين الأشواك». من هنا ولدت المقارنة العجيبة بين لبنان وسويسرا مثلاً. كما شرح الباحث نجيب حوراني وغيره، فإن القطاع المصرفي اللبناني حاز «دوره» المميز في القرن العشرين لسبب واحد وحيد: أنّ الغرب في الخمسينيات والستينيات كان يحتاج إلى مؤسسات مالية «وسيطة»، تستوعب الفوائض النفطية التي بدأت بالتدفّق إلى الخليج، وتعيدها إلى الاقتصاد الغربي ومصارفه كاستثمارات. كان هناك «طلب» على هذه الخدمة ولم يكن هناك «عرض» إلّا من جانب المصارف اللبنانية (فدول الجوار كانت تغلق مصارفها الخاصّة، فيما لبنان دولة رأسمالية وموالية للغرب ولا خوف فيه من التأميم). المسألة لا تتعلّق بالماضي الفينيقي ولا بعبقرية المصرفيين اللبنانيّ ومواهبهم. على العكس، فإن القطاع المصرفي اللبناني كان بدائياً إلى حدٍّ بعيد، ولم يحصل له تنظيمٌ حقيقي حتى أواسط الستينيات، وفي كلّ مرة كان المصرفيون اللبنانيون يحاولون فيها الارتجال وإظهار مهاراتهم المالية (كالاستثمار في الغرب وأسواق الأسهم) كانوا يقعون في أزماتٍ وإفلاسات. سويسرا لم تصبح مركزاً مالياً بفضل صدفةٍ تاريخية أو تتكرّر (مع أنها استغلّت الظروف الدولية ببراعة وانتهازية، وبخاصة الحربين العالميتين)، بل لأنها أسّست قاعدةً لكلّ أشكال الخدمات المالية، من إدارة الثروات إلى التأمين وصولاً إلى بيع وشراء النفط والمواد الأوليّة (على سبيل المثال، مع أن سويسرا هي بلدٌ داخلي، لا يطلّ على بحر أو محيط، فإن السويسريين يملكون إحدى أكبر شركات النقل البحري في العالم - لا تقارن نفسك بهم).

«الجحيم» - كليون بيترسون (الولايات المتحدة)

وكما أنّك قد تحصل على «دور» في النظام العالمي بفعل ظروفٍ معيّنة، فإن تغيّر الظروف قد يسلبك هذا الدّور، هكذا وبكل بساطة. وهو ما اختبره القطاع المصرفي في لبنان مع حلول أواسط السبعينيات من القرن العشرين: المصارف في الخليج أصبحت خفوعة وقادرة على استيعاب الرساميل النفطية، ولم يعد في القطاع المصرفي اللبناني ما يغري باستثناء انفتاحه (أيام الحرب) على الأعمال غير القانونية ومبيّز السرية المصرفية (ولم تكن أميركا، أيامها، تمارس رقابةً لصيقة كاليوم على تحويلات الدولار وغسيل الأموال وما شابه من نشاطات، وهذه مرحلة مثيرة في تاريخ القطاع المصرفي اللبناني قد لا نعرف تفاصيلها يوماً).

> النظام اللبناني ليس سلطة مقابل شعب بل شبكات كثيفة متداخلة من العلاقات التجارية والاحتكارات والقنوات الخارجيّة والتكتلات التي تمسك بمصادر الريع، وهذه جلّها انهار أو تعثّر

هنا يأتي الحدث الأهم في تاريخ لبنان الحديث: مجيء الحريري وسيطرته على السياسة الاقتصادية وإنعاش المصارف عبر لعبة الدّين العام والودائع. الفكرة كانت بسيطة وجهنّميّة، إن كان القطاع المصرفي اللبناني قد خسر دوره التقليدي، ففي وسعنا أن نخترع له دوراً جديداً يجذب الرساميل والودائع كما في السّابق. معدّلات فائدة مرتفعة، مع ضمان تثبيت العملة، بل وسندات مماثلة بالدولار ابتداءً من أواخر التسعينيات. تضخّم حجم الودائع في المصارف اللبنانية بعدّة أضعاف خلال هذه الفترة، وأذكر أن سعيد عقل، وكان أيامها يكتب عموداً في «السفير»، كان يتابع حجم الودائع اللبنانيّة ببهجة ويعلنه للقرّاء دورياً باعتباره دليلاً على نهوض لبنان واستعادته لدوره المميّز (لم يكن سعيد عقل يعرف، على ما يبدو، أن هذه الودائع تموّلها فوائد الدين الذي يتضخّم بالتوازي معها). تجدر الإشارة هنا إلى أن رفيق الحريري، في تلك الفترة، كان يقول بشكل شبه علنيّ أن هذه الدّيون التي لا يمكن أن نسدّدها يوماً ستصفّر حين نوقّع سلاماً وتسوية مع إسرائيل - لن يسأل عن الارتباط بين النمط الاقتصادي والأهداف السياسية لمموّليه.

هنا أيضاً، كان هناك دورٌ أساسي للسياسة المالية للدولة (the fisc) في خدمة هذا الاقتصاد السياسي، الذي ولد لكي يخدم المصرف. العدد الهائل من الضرائب الذي تمّ استنباطه (بإشراف فؤاد السنيورة) في تلك المرحلة كان يهدف إلى صيانة لعبة الدين العام وضمان استمرارها إلى أبعد حدّ. أكثرها كانت ضرائب على الاستهلاك الأساسي (وقود، اتصالات، قيمة مضافة، استيراد)، تثقل على جموع المواطنين وعلى الحركة الاقتصادية في البلد، مع تجنّب الضرائب على الدخل وأرباح الشركات. ولم يكن الهدف من استخراج هذه الأموال من المجتمع هو الإنفاق الاستثماري أو الإعمار، بل ضمان مدخول يكفي لتدوير الدين العام (الإنفاق الاستثماري توقّف في لبنان بشكل كامل تقريباً منذ عقدين). الفكرة هنا هي أنّ هذا المسار كان سيوصل إلى الانهيار أو الحرب في كلّ الحالات، ولو تأخّر الانهيار المالي الذي وقع، لأنّ هذه السياسة كانت كفيلة لا بإفقار النّاس فحسب، بل بتحطيم المؤسسات الأساسية التي يحتاج لها المجتمع لإعادة إنتاج نفسه (التّعليم، الصحّة، الطاقة، النقل). وأغلب هذه القطاعات كانت قد انقسمت إلى جزءٍ تمّ تخصيصه يخدم القلّة التي تقدر على كلفته، وجزءٍ «عام» للفقراء، يذوي ويتهافت ولا يقدر على تأدية وظيفته بسبب قلة الاستثمار.

في قصّة من هذا النوع، هل يمكن فعلاً الفصل بين الداخل والخارج، والمصرف والدولة، والاقتصاد والسياسة؟ الأساس اليوم هو أنّ لعبة المصرف هذه قد انتهت، وهذا المعنى الحقيقي لـ«الأزمة» التي نعيشها، ونهاية لبنان الذي نعرفه. من هنا، فإن المعنى الحقيقي لأن تكون «ضدّ المصرف» كان طوال السنوات الثلاثين الماضية، حين كان المصرف ومن معه يستنزف اقتصاد ومجتمعك، وليس حين أفلس المصرف وانتهت منظومته (لا مشكلة للمالك اليوم في أن يقفل أبوابه وأن يعطيك المفتاح والمصرف، بأصوله وديونه، مكتفياً بأرباحه التي حققها وأخرجها من البلد). والطموحات التي ما زالت تعتمل في رؤوس البعض بإعادة إحياء هذه المصارف وتحميلنا كلفة الدين العام مجدّداً ليست سوى أطياف آمالٍ وأوهام، ولكنهم مستعدون لإغراق البلد في سبيلها.

عن حياة من غير «نوتيلا»

منذ فترة كنت أمشي على الكورنيش البحري لصيدا، مودّعاً صديقاً ينوي السفر في اليوم التالي إلى العراق بحثاً عن عمل. كنا في منتصف الصيف والحرّ قائظ والشاطئ العام أمام المدينة تملأه، حتى آخر بقعة رمل، حشودٌ من العائلات. الحرّ قاتل ولا كهرباء وأكثر هؤلاء الناس لا يقدرون على إطعام عائلاتهم ساندويشاً في مطعم بسيط بأسعار اليوم، فلم يكن لديهم ملجأ سوى الشاطئ، المكان المجّاني الوحيد الذي لم يتمّ تخصيصه بعد.

كنت تجد على ذاك الشاطئ العائلة الممتدّة بأجيالها المختلفة: الأبوان والأولاد والأقارب والجدّ العجوز والحماة النكدة، إلخ. هؤلاء هم النّاس الذين لا يفكّر بهم أحد. لا وجود لهم في قصّة العقود الماضية أعلاه، ولا شيء بُني بعد الحرب كان لهم. لا المطاعم السياحية ولا العقارات الجديدة. والمتاجر الفخمة التي تصطفّ على طول الطريق السريع المجاور أغلبهم لم يدخلها أو يشترِ منها غرضاً في حياته. وبعض هؤلاء قد يضطرّ قريباً إلى عبور هذا البحر بأيّ طريقة. هم الذين تغرق أصواتهم وسط صياح المترفين والطامحين والناشطين المحترفين والكلام الشعبوي الصاخب. ولأن لبنان القديم لم يكن لهم، ولأن لا مساحات عامّة بنيت لأطفالهم، فهم لا يملكون في هذا الحرّ سوى أن يسبحوا في هذا الجزء من البحر مع أولادهم، إلى جانب المجرور المفتوح.

بعد كلّ ما جرى، ورغم التجربة الجماعية التي مرّت على أكثر اللبنانيين، البعض لم يتعلّم على ما يبدو الدروس الصحية من هذه الأزمة. والأزمات لا تخرج دوماً أفضل ما في النّاس، بل هي تتحوّل أحياناً إلى خوفٍ عارمٍ للنجاة بأي ثمن، ولو على حساب الآخرين، والبعض لا يراها إلّا كـ«فرصة» للصعود والبروز. الواقع المادّي هو أن فئات واسعة من الشّعب قد اختبرت، خلال فترةٍ وجيزة، انحداراً هائلاً في مستوى حياتها واستهلاكها (حين أهداني صديقٌ مغترب قنينة كحول أجنبية فخمة، لم نرَ مثلها منذ أشهر، شعرت وأنا أتلمسها بأني مواطن سوفياتي تلقّى للتوّ طرداً من أقارب في أوروبا الغربيّة). ولكن، إن كان للأزمة من درس فهو أن المأساة لا تكمن في أن يخسر كبار المودعين أرصدتهم، ولا في غياب الـ«نوتيلا» والسياحة الخارجيّة عن حياتك؛ بل - تحديداً - أنّ هناك أولويات أهمّ في الحياة: الخبز والوقود والطاقة والإنترنت، «الحدّ الأدنى» الذي يحتاج الفقراء إلى تامينه ولا يمكن أن يعيش من غيره أحد. ومن هنا يبدأ البحث في الاقتصاد والحاجات، وهو بحثٌ لا ينطلق من طرح «تقني»، بل من الإجابة عن سؤال «هذا البلد لمن؟»، (ولا ضرورة هنا لأن نذكر المشهد المقابل لعائلات صيدا: دور السّهر والفنادق المحجوزة عن آخرها، وأغلب روّادها ليسوا سياحاً أو أجانب).

«النظام اللبناني» ليس عبارةً عن «سلطة مقابل شعب»، بل هو شبكات كثيفة متداخلة من العلاقات التجارية، والاحتكارات، والقنوات الخارجيّة، والتكتلات التي تمسك بمصادر الرّيع. وهذه جلّها إمّا انهار أو تعثّر أو يتمّ حالياً استبداله. مالكو البلد قد أفلسوا، وصنبور المال العام الذي موّل كل أشكال الامتيازات والحظوة والتبعيّات قد أُقفل للمدى المنظور. هذه هي الحقيقة التي تهيمن على مسار الأحداث اليوم، وليس تشكيل الحكومة أو الانتخابات، وسوف تُجرى حولها معارك لا تُحصى في المرحلة القادمة، ستؤدّي إلى تغيير البلد أو تمزيقه، وستتوزّع النّخب على ضفافها (وإياكم أن تصدّقوا أن السبب الحقيقي للحملات الإعلامية والسياسية التي سنشهدها تباعاً سيكون الخوف على مصالح الناس، أو الحرص على مداخيل الدّولة، أو القلق من نوعية الدينار الإيراني). كما قال الأكاديمي الماركسي رالف ميليباند في مقالٍ شهير نشره أيام انقلاب تشيلي، فإنّ «الحرب الطبقية» لا تعني فقط حرب الطبقات الدنيا ضدّ المستحكمين، كما يتصوّر بعض اليساريين، بل هي أيضاً وأساساً حرب الطبقات العليا على من هم تحتها، وهي حربٌ أكثر استمرارية وفعالية، وصفوفها الأولى مكوّنة من الإعلام والنّخب والخبراء. تجربة أفغانستان تثبت مرّةً جديدة أنّه لا يكفي أن تحظى بدعم الأجنبي أو أن تهيمن على مثقّفي مركز العاصمة لكي ينتصر فريقك، فهذه سلطة زائلة، ولكن من يحظى بتأييد الغالبية المفقّرة في بلادنا، ويهتمّ بحاجاتها ويحوز ثقتها، هو وحده من يملك مفتاح الغلبة على المدى البعيد. هذا هو التعويض الوحيد لمن لا يملك مالاً ولا قدرةً على هجرةٍ لائقة في هذه الأيام، ويضطرّ إلى البقاء في مكانه في لبنان وتحمّل الظروف: إنّ هؤلاء النّاس، في النهاية، هم من سيرث البلد وليس غيرهم، والأمور - حين يجدّ الجدّ - يحسمها «الجمهور» الذي لا يأخذه أحدٌ حالياً في الحسبان. الأوطان هي لمن يظلّ فيها، ولمن هو مستعدٌ - إن احتاج الأمر - لأن يموت من أجلها، وأن يقتل من أجلها، ولا يتركها تُسرق منه. الأساس هو أنّ النظام القديم قد انتهى، لم تعد له عكازات يقف عليها، وسقط بكلفةٍ كبيرة، وقد انتهت معه الصّور القديمة الرومانسيّة عن «لبنان» ونموذجه، ولا مجال لاسترجاعها. أمّا المعركة القادمة على خلافة هذا النظام القديم واستبداله، فهي ستكون شرسةً ودوليّة ومن غير حدودٍ ومحرّمات.

* كاتب من أسرة «الأخبار»

العنقاء الفلسطينيّة

عبدالله السناوي *

لم يكن هروب ستّة أسرى فلسطينيّين من سجن «جلبوع» الإسرائيلي شديد الحراسة مشهداً هوليووديّاً مقتطعاً من شرائط سينما، بقدر ما كان تعبيراً حقيقياً عن إرادة شعبٍ قابعٍ تحت الاحتلال، ينهض مرّة بعد أخرى كالعنقاء، من تحت الرّماد، ليؤكّد حقّه في الحياة والحرية.

الرّموز أهم من الوقائع، والسياق يُضفي عليها معانيها ورسائلها إلى المستقبل المنظور حيث يوشك الشرق الأوسط أن يدخل مرحلةً جديدة بالانسحاب الأميركي المتوقّع من العراق.

نحن أمام خرائط متحوّلة واتصالات واجتماعات تجري لإعادة ترتيب الأوراق حتى لا تفلت التفاعلات على النحو الذي أعقب الانسحاب العشوائي من أفغانستان.

القضيّة الفلسطينيّة عُقدة الموقف كلّه، حيث يُراد تحجيم إيران بالعودة إلى الاتفاق النووي أو بغيره، وتمكين إسرائيل من التمدّد بغير ممانعةٍ كبيرة باسم أحاديث مخاتلة جديدة عن السّلام والتطبيع، وقدرتها على ملء الفراغ الإستراتيجي الذي يعقب الانسحاب الأميركي بما يحمي مصادر النفط.

هكذا فإنّ حادث الهروب بتوقيته ومغزاه وتداعياته يتجاوز بكثير وقائعه المثيرة، وملف الأسرى نفسه، إلى مستقبل القضية الفلسطينية بكلّ ملفاتها المعلّقة، القدس والمستوطنات وطبيعة الدولة المقترحة وحق العودة المنصوص عليه في القوانين الدّولية، ولا يملك أحدٌ حذفه بجرّة قلم.

في لحظة تأهّبٍ لإعادة ترتيب أوزان القوى في الشرق الأوسط، يؤكّد الفلسطينيّون الحقيقة الأساسية في اللّعبة كلّها، أنّه لا يمكن المضيّ في لعاب ترتيب الإقليم بتجاهل حقوقهم المشروعة.

أهم رسالةٍ حملها الهروب الكبير «أنّنا هنا»، أصحاب قضية وأصحاب حقّ ولا يمكن تجاوز قضيتنا بسطوة القهر.

بالإصرار والدأب على حفر نفق في زنزانةٍ بملاعق طعام، تمكّن ستة أسرى من اكتساب حريّتهم رغم المطاردات بالطائرات وحواجز التفتيش في كلّ مكان والمداهمات التي لاحقت كلّ من يفترض أنّه على علاقة بهم.

كان ذلك معنى رمزياً ملهماً لقدرة الإنسان على تحدّي جبروت القوة.

«إسرائيل الآن جوليات والفلسطينيّون ديفيد.. وأنا مع ديفيد!».

هكذا واجه الموسيقار اليوناني «ميكيس ثيودراكيس» إسرائيل بحقيقتها على صفحات جريدة «هآرتس»، مستلهماً القصة التوراتية الشهيرة.

بصياغةٍ أخرى، مستعيناً هذه المرة بالإرث الإغريقي، فإن إسرائيل المدجّجة بالسلاح تشبه إسبرطة تحارب شعباً أعزلاً، نساءً وأطفالاً.

لم يعد ممكناً الادعاء بأن إسرائيل المحاصرة تواجه عالماً عربياً لا يريد أن يعترف بحقّها في الوجود، الحقيقة الماثلة أنّها من يقمع ويقتل، يتوسّع ويهجّر قسرياً، يمارس العنصرية داخل الدولة العبرية نفسها ضد مواطنيها العرب.

القضيّة الفلسطينية اكتسبت زخمها من عدالتها، وقد جسّد «ثيودراكيس»، الذي رحل قبل حادث الهروب بساعاتٍ قليلة، رمزيّتها في مواقفه المناصرة، فوحدة المصير الإنساني تُلهم أحرار العالم.

فكرة المقاومة داخل الأراضي الفلسطينية المحتلّة تكتسب مشروعيّتها من القوانين الدّولية رغم فوارق القوة مع سلطات الاحتلال.

بقوة الرموز والمعاني بدا الفلسطينيون في الضفة الغربية وغزة وخلف الجدار والمخيمات والشتات موحّدون وجدانياً مع الأسرى الستة الذين اكتسبوا حريّتهم بالأظافر، يوزّعون المشروبات والحلوى في الشوارع احتفالاً بالحدث ومغزاه، لا يحفلون كثيراً إلى أي تنظيم سياسي ينتسبون، فهم فلسطينيّون أحرار من حقّهم الحرية.

أحد الأسباب الإضافية للاحتفاء الفلسطيني بالهروب الكبير هو كسر هيبة المنظومة الأمنيّة الإسرائيلية، وإثبات عجزها أمام إرادة الحياة والحريّة، بذات قدر كسر هيبة منظومتها الدفاعية أمام صواريخ المقاومة الفلسطينية أثناء الحرب الأخيرة على غزة.

المعنى أنها ليست قويّة إلى حدّ الاستهانة بحقوقنا ووجودنا نفسه، وأنّنا لسنا عاجزين إلى حدّ الانصياع لما تقرّره.

الحقائق الفلسطينية أكّدت نفسها بوحدة وجدانٍ جماعيٍّ، تشبه ما جرى أثناء الانتفاضة التلقائيّة دفاعاً عن المسجد الأقصى أمام محاولات اقتحامه من جماعات المستوطنين، كما في «الشيخ جرّاح» دعماً لأهله ضد محاولات تهجيرهم قسرياً.

كان ذلك دليلاً مستأنفاً على «وحدة الشعب والقضية» رغم الشّقاق والانشطار بين «فتح» و«حماس»، فالقضية أكبر من الفصائل، ولا يمكن تجاوزها بالتدليس والتخاذل.

بدا لافتاً أنّ الأسرى الستة ينتسبون إلى جنين صاحبة التاريخ المجيد في المقاومة والتّصدي لآلة الحرب الإسرائيلية، قد تجري ضغوطٌ على السلطة الفلسطينية للتعاون الأمني في الوصول إلى الأسرى المحرّرين.

إذا ما حدث ذلك فإنّه عارٌ تاريخي لا يمحى.

هم الآن في حمايةٍ شعبهم حتى يصلوا إلى حيث تتأكد سلامتهم، فحادث الهروب يكتسب كامل معناه من البحث الفلسطيني الطويل عن العدل والحرية.

وقد كانت رحلةً طويلة ومضنية استُبيحت فيها كلّ حقوقه بقوة السلاح والاغتصاب الاستيطاني والاستخفاف بأيّة قوانين دولية.

المعاني الرّمزية لا تأخذ مداها إلّا في السّياق الذي تجري فيه الحوادث.

في هذه اللّحظة بالذّات تتوافر من جديد إشارات واجتماعات واتصالات تستهدف إحياء عملية التسوية السياسية دون أن يكون واضحاً: على أي أساس؟ ووفق أيّة مرجعيّات؟

يصعب التعويل على أية تنازلات يمكن أن تقدمها «حكومة نفتالي بينت».

إذا ما أقدمت على أيّ تنازلات تقتضيها أيّ تسوية مفترضة، فإنها سوف تنهار فوراً بالنظر إلى هشاشتها السياسية وتناقضات بنيتها الداخلية.

إن لم يكن ممكناً وقف التّوسع الاستيطاني وسياسات التّهجير القسري، فما معنى التّفاوض وما قيمة أيّ تسوية إلّا أن تكون إقراراً بالهزيمة النّهائية وضياع ما تبقّى من حقوق فلسطينيّة.

التسوية أيّاً كانت طبيعتها غير مطروحة على جدول الأعمال الإسرائيلي، ما هو مطروحٌ بالضبط، المضيّ قدماً في تطبيع العلاقات مع العالم العربي، دولةً إثر أخرى، وإحكام الحصار على إيران وطرح نفسها بديلاً يملأ الفراغ الإستراتيجي الذي يخلّفه الانسحاب الأميركي المتوقّع من العراق.

بمعنى آخر، يُقارب الأوهام تطرح إسرائيل نفسها قوّة عُظمى إقليميّة تعمل في إطار الإستراتيجية الغربية، تتعاون مع حلف «الناتو»، ودول عربيّة عديدة باسم التصدي لـ«العدو الإيراني المشترك».

هكذا فإن العودة إلى مسار التسوية محض قنابل دخان لا تتجاوز أهدافه حدود تخفيض التوتر دون أدنى تنازلات إسرائيلية.

مرة جديدة: سلامٌ بلا أرض. بتعبير المفكر الفلسطيني الراحل «إدوارد سعيد».

قد تختلف - هذه المرة - المقاربات وتتحوّل لغة الخطاب من الخشونة المفرطة التي انطوت عليها أطروحات «صفقة القرن» إلى مراوغات تصل إلى نفس النتائج.

نحن أمام عودةٍ محتملة لأحاديث مخاتلة عن السلام دون أن يكون هناك فعلٌ يؤكّدها على الأرض، بما يُشبه عمليّة التفريغ للقضيّة بعوامل التعرية والتجريف والتيئيس.

عند الاصطدام بالحقائق، فإنّ الأوهام كلّها تتبدّد، فلا إسرائيل تملك مقوّمات القوّة الإقليمية العظمى، ولا وجودها في الإقليم طبيعي، ولا العنقاء الفلسطينيّة مستعدةٌ لرفع الرايات البيضاء.

* كاتب وصحافي مصري

ملف

حلقة مفرغة، منطقة رمادية، حائط مسدود... تلك بعض من التسميات التي تُوصَف حالة الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة، قبل عام 2005، حالةٌ سعى العدو إلى الخروج من شرنقتها عبر ما سُمّيت خطّة «فكّ الارتباط» التي استهدفت كسر التحدّي المتمثّل في المقاومة في القطاع. إلا أن ما ظُنّ أنه حلّ للمشكلة الأمنية - العسكرية القائمة هناك، سرعان ما تَحوّل إلى لعنة على عزاييه، بعدما استغلّته المقاومة في تحقيق قفزات نوعية ثَبّت المدى المذهل لتطوّرها في معركة «سيف القدس» الأخيرة. هكذا، لم ينتهِ العدو من «وجع الراس» الغزّي، بل إن القطاع بات اليوم همّاً دائماً لا يفتأ يورّث الكيان، خصوصاً مع استناد المقاومة فيه إلى محور إقليمي، وخروجها من دائرة فعلها المباشر حصراً

غزة ما بعد العصر الإسرائيلي في قيامة لا رجعة منها

هنادي غادر آخر جندي إسرائيلي غزة في ايلول 2005. حدثت تغيّرات دراماتيكية في الميدان الغزّي (أ ف ب)

يحيى دبوق

يمثّل تحرير قطاع غزة من الاحتلال الإسرائيلي محطّة مضيئة في الصراع المستمرّ مع العدو، كونه لم يَنتج من ترتيبات أو تسويات أو أثمان سياسية وأمنية تلقّتها إسرائيل، بل من فعل مقاوم تمكّن في ظلّ ظروف سياسية معيّنة من أن يدفع الاحتلال إلى التقهقر والانسحاب، وهو ما شكّل تتويجاً لسياق انتفاضة الأقصى. ومن بين ميزاته أيضاً، أن ساحة غزة تحوّلت عقبه إلى ميدان مقاومة بتكتيكات وأساليب أخرى، بمعنى أن القطاع لم ينكفئ على ذاته تحت شعار أنه استطاع تحرير نفسه، وأن على بقية المناطق الفلسطينية أن تقوم بدورها هي، بل تَعامل مع الحدث على أنه منطلَق نحو تحرير كلّ فلسطين. أمّا الميزة الثالثة، فهي أن مقاومة غزة طوّرت بعد الانسحاب قدراتها وخبراتها، إلى أن أضحت نِدّاً نسبياً للجيش الإسرائيلي، وهو ما ثبُت في أكثر من مواجهة، ومنها «سيف القدس»، التي أظهرت المقاومة خلالها أنها قادرة على شلّ الكيان الإسرائيلي من أقصاه إلى أقصاه، في ما يمثّل تتويجاً لمسار تراكمي من الجهد الذاتي، والمستند أيضاً إلى دعم محور المقاومة بقدرات وتجارب وتصميم، يؤسّس لمراحل مقبلة جديدة من الصراع.

كلّ ما تقدّم يفسّر سبب هذا الحصار المستمرّ المطبَق على قطاع غزة من البرّ والبحر والجوّ، كما يفسّر توالي المواجهات العسكرية في القطاع، والتي انعكست قناعات في وعي صنّاع القرار في إسرائيل، فمن جهة، استنزفت خيارات كانت تراوده حول إمكانية إخضاع غزة وردعها، بمعنى منعها من المبادرة والدفاع عن نفسها، فيما أفشلت سعي العدو للفصل بينها وبين وبقية المناطق الفلسطينية، أو مساومة أهل القطاع على لقمة عيشهم مقابل التخلّي عن دورهم في المقاومة. وما ينبغي التذكير به هنا هو مساحة غزة التي لا تتجاوز 365 كيلومتراً مربّعاً، وعدد سكّانها البالغ مليونَين، وظروفها الجغرافية وأوضاعها الاجتماعية تحت الحصار، لأن ذلك يشكّل مؤشّراً قوياً إلى دور الإرادة في حركة الصراع، وتحقيق الندّية في مواجهة العدو نفسه الذي كان حسم حرباً في ستّة أيام مع عدد من الدول العربية، ولعلّ هذا هو ما يولّد لديه التردّد، ليس في مواجهة القطاع من الجوّ فقط، بل وأيضاً في التوغّل البرّي المحدود. باختصار، تجسّد غزة بكلّ ما مرّت به، تحوّلات الصراع مع كيان العدو، وتَغيّر قواعد المواجهة إزاءه. وما يضفي على الأمر دلالة هو أن قرار الانسحاب من القطاع لم يأتِ من شخصية إسرائيلية عادية، بل شخصية استثنائية في تطرّفها وعنصريّتها واستعدادها لفعل أيّ شيء، بما فيه الجرائم ضدّ الإنسانية، من أجل تحقيق أطماع إسرائيل في الأرض الفلسطينية، والمقصود أريئيل شارون. ولهذا المعطى أهمّية كبيرة جدّاً في الإشارة إلى أن القرار كان قسرياً، ونتيجة معادلة الكلفة والجدوى، وفقدان الخيارات الأخرى المجدية.

ومنذ أن غادر آخر جندي إسرائيلي غزة في أيلول 2005، حدثت تغيّرات دراماتيكية في الميدان الغزّي: سيطرت فصائل المقاومة، وفي المقدّمة حركة «حماس»، على القطاع، وأبعدت سلطة رام الله عنه، كما شنّت إسرائيل عمليات عسكرية واسعة النطاق أكثر من مرّة، فيما تصاعدت قدرة الفصائل هناك، وتراكمت قوّتها العسكرية التي كانت مع الانسحاب تتمحور حول بندقية رشّاشة إلى أن وصلت الآن إلى قدرة صاروخية بإمكانها أن تستهدف تل أبيب وما بعدها بقوّة تدميرية لا يُستهان بها. مع ذلك، لا يزال الجمهور على تأييده انسحاب عام 2005، وهو ما يبدو أن صانعي القرار يتبنّونه أيضاً. فعلى رغم أن الجيش الإسرائيلي خاض حروباً متعدّدة في السنوات الأخيرة ضدّ غزة، إلا أن خيار إعادة احتلال القطاع لم يكن حتى مطروحاً على طاولة البحث في تل أبيب، وفي المرّات التي يجري فيها التداول به، يكون ذلك في سياق ترهيب المعارضين لخيارات الجيش، على قاعدة: إمّا تلك الخيارات، وإمّا احتلال غزة.

يشير أحد آباء خطة الانسحاب، عيبال غلعادي، الذي شغل منصب رئيس «قسم التخطيط الاستراتيجي في شعبة التخطيط» في الجيش الإسرائيلي، إلى أن إسرائيل وصلت مع قطاع غزة، وكامل الأراضي المحتلة عام 1967، إلى حائط مسدود لا يبدو أن هناك مخرجاً منه. وبلفت (معاريف 2005/07/16) إلى أنه شارك في نقاشات عديدة لدى أركان الجيش، الذي كانت كلّ جهوده وخططه وقدرته التشغيلية مركّزة على هدف واحد: منع مزيد من التصعيد في الوضع الأمني مع الفلسطينيين، ومنع مزيد من الخسائر. ويكشف أن الأركان العامة رسمت لنفسها ثلاث ساحات نظرية في المناطق (المحتلة): «كان لدى الجيش الإسرائيلي حينها خريطة تحكّم تحتوي على ثلاثة ألوان: الأحمر والرمادي والأخضر. اللون الأحمر يرمز إلى حرب تتخطّى الخطوط الحمراء، تؤدّي إلى تدهور خطير في الوضع وصدام إسرائيلي مع السلطة الفلسطينية (بقيادة الرئيس الراحل ياسر عرفات)، ما يؤدي إلى فوضى في المناطق (المحتلة)، وبشكل عام، تكسير عام للأدوات. لم يكن أحد في الأركان العامة يريد الوصول إلى المنطقة الحمراء. اللون الأخضر يرمز إلى القطب الآخر: استئناف المفاوضات السياسية تحت نيران الصراع والإرهاب. هنا، أيضاً، لم يرغب أحد في أن تصل الأمور إلى هذه النقطة، ما يعني أنه بقيت لدى الجيش منطقة اللون الرمادي الذي كان يميّز، في الواقع، الوضع الحقيقي على الأرض: مواجهة محدودة ومدارة، يتغلّب فيها الطرفان على بعضهما البعض في إطار مقبول نسبياً: الفلسطينيون يشنّون عمليات انتحارية وغيرها، ونحن نعمل على إيقافهم، وهكذا دواليك، فكانت حلقة مفرغة لا عبور إلى خارجها. في هذه المنطقة الرمادية، أراد الجيش الإسرائيلي البقاء، وليس الانزلاق منها يميناً أو شمالاً». هذا الواقع دفع غلعادي إلى التساؤل: «مع كلّ القوة الإسرائيلية، والأولوية الحاسمة على الفلسطينيين بجميع المعايير العسكرية والاقتصادية والسياسية والقدرة الدولية، مع كلّ هذا، لدينا فقط خيار واحد نناضل لأجله: المنطقة الرمادية؟ ألا يوجد خيار آخر؟»، ليجيب بأنه تبلورت لديه خطّة جديدة، تتمثّل في الانفصال عن الفلسطينيين ومنع الاحتكاك المباشر معهم، وهو ما عرضه على شارون، وقاد إلى تعيينه رئيساً للتنسيق والاستراتيجية في مكتب رئيس الوزراء، لتنفيذ خطّة فكّ الارتباط عن غزة، عام 2005. في الواقع، نظر غلعادي إلى النتائج وليس الأسباب، وهو حاول عبر خطّته، وتحديداً في القطاع، احتواء تداعيات الصراع، بعد أن استهلك الاحتلال خياراته. إلا أن ما طرحه مثّل أيضاً هروباً من الواقع نفسه الذي اشتكى منه. وهنا، يجب النظر إلى المسألة عبر صورتها العامة، حيث الانسحاب يشكّل نتيجة لمأزق الاحتلال، وليس مبادرة منه لتحريك مسارات مغايرة بعد أن ثبت لديه فشل خياراته الابتدائية.

الانسحاب يشكّل نتيجة لمأزق الاحتلال، وليس مبادرة منه لتحريك مسارات مغايرة

في الخلاصة، وبالنظر إلى الانسحاب من قطاع غزة في سياق استراتيجي أوسع، يتبيّن أن إسرائيل التي اجتاحت لبنان عام 1982، بهدف تدمير البنية التحتية للمقاومة الفلسطينية، إضافة إلى أهداف توسعية تتّصل بلبنان نفسه، أرادت أيضاً تصفية القضية الفلسطينية عبر فرض حلول استسلامية بشأنها، وإنهاء كلّ ما يتّصل بها. إلا أن النتيجة النهائية كانت أن المعركة انتقلت من الحدود (لبنان وسوريا وسابقاً الأردن ومصر) إلى داخل فلسطين التي استطاعت فرض الانسحاب من غزة. ذلك هو المسار، وتلك هي النتيجة، أمّا فذلكة الأسباب المتّصلة باستراتيجيات يتحدّث عنها البعض، فلا صلة لها بالواقع. فعل الانسحاب لم يكن يخطر على بال أيّ من القادة الإسرائيليين، ولعلّ أصعب ما فيه على الكيان، أنه اقترن بتطوّرات إقليمية أفضت إلى تشكّل محور مقاوم وحاضن للقضية الفلسطينية، لا يفتأ يسلك مساراً تصاعدياً.

المقاومة بين تاريخَين: هكذا تفعل ما تريد

منح المقاومة فرصة عظيمة للبناء والتنظيم والتطوير». ويلفت المغاري إلى أن الاحتلال كان يقسّم القطاع إلى ثلاث مناطق، وينشر عشرات الحواجز العسكرية التي اعتقل وقتل عندها عشرات المقاومين أثناء تنقّلهم أو نقلهم للسلاح من منطقة إلى أخرى، ولكن الانسحاب أتاح للمقاومين حرية الحركة والعمل وعقد الاجتماعات ونقل المواد والمقدّرات اللازمة وغيرها، إلى جانب زيادة التواصل مع المجتمع الخارجي، وتحديداً مصر، لتهريب السلاح ضمن منهجيّات وآليات معينة. وكذلك نقل مقاومين إلى إيران وسوريا ولبنان والسودان لتلقّي تدريبات عسكرية مختلفة. ويضيف أن غياب العدو عن الواقع الميداني في غزة سمح بتعاظم إمكانيات المقاومة، التي حقّقت قفزات متسارعة وغير متوقّعة على المستويات كافة، بحيث أصبحت رقماً صعباً ضمن معادلة الصراع الإقليمي، وهي التي استطاعت قبل الانسحاب إنجاز نقلة نوعيّة في أدواتها وقدراتها خلال انتفاضة الأقصى ما بين عامَي 2000 و 2005.

ويشير المغاري إلى أن «الاحتلال لم ينسحب بإرادة حرّة، بل بفعل ضربات على رغم انسحابهم من غزة عام 2005، لا يزال الإسرائيليون يتلقّون الموت القادم إليهم من القطاع المحاصر، ليضربهم على كامل امتداد الأرض المحتلّة، وذلك بعدما استفادت المقاومة من الانسحاب في بناء ترسانة عسكرية متينة بات بإمكانها ضرب جميع المناطق المحتلّة. وعلى رغم أن القرار الإسرائيلي الأحادي كان مبرَّراً في الدوائر الأمنية والعسكرية والحكومية في دولة الاحتلال، في ظلّ تعدّد أشكال الهجمات الفلسطينية وتعاظم المخاطر على المستوطنين والجنود، إلّا أن التطوّر الذي بلغته المقاومة عقب هذا التحوّل، لا يزال يطرح في إسرائيل عشرات التساؤلات حول الخطوة التي نزلت كهبة من السماء على المقاومين.

«تهريب السلاح، التصنيع العسكري، سهولة التواصل والتنقّل بين المقاومين، بناء المواقع العسكرية، التدريبات والمناورات، بناء منظومة أنفاق استراتيجية»، كانت تلك أبرز الثمار التي قطفتها المقاومة من الانسحاب، وفق المحلّل العسكري والإستراتيجي، هشام المغاري، الذي يؤكّد في حديثه إلى «الأخبار»، أن «القرار الإسرائيلي بالانسحاب كان مبنياً على أن الاحتلال كان يقسّم القطاع إلى ثلاث مناطق، وينشر عشرات الحواجز العسكرية التي اعتقل وقتل عندها عشرات المقاومين أثناء تنقّلهم أو نقلهم للسلاح من منطقة إلى أخرى، ولكن الانسحاب أتاح للمقاومين حرية الحركة والعمل وعقد الاجتماعات ونقل المواد والمقدّرات اللازمة وغيرها، إلى جانب زيادة التواصل مع المجتمع الخارجي، وتحديداً مصر، لتهريب السلاح ضمن منهجيّات وآليات معينة. وكذلك نقل مقاومين إلى إيران وسوريا ولبنان والسودان لتلقّي تدريبات عسكرية مختلفة. ويضيف أن غياب العدو عن الواقع الميداني في غزة سمح بتعاظم إمكانيات المقاومة، التي حقّقت قفزات متسارعة وغير متوقّعة على المستويات كافة، بحيث أصبحت رقماً صعباً ضمن معادلة الصراع الإقليمي، وهي التي استطاعت قبل الانسحاب إنجاز نقلة نوعيّة في أدواتها وقدراتها خلال انتفاضة الأقصى ما بين عامَي 2000 و 2005.

ويشير المغاري إلى أن «الاحتلال لم ينسحب بإرادة حرّة، بل بفعل ضربات المقاومة، ولكنهم الآن اكتشفوا أن المقاومة استطاعت تطوير إمكانياتها بشكل أكبر ممّا كان يتخيّله أو تتوقّعه دوائره الأمنية»، معبراً عن اعتقاده بأن بقاء العدو في غزة كان سيكلّفه «كثيراً من الأذى والاستنزاف» في صفوف جنوده ومستوطنيه بفعل الاحتكاك المباشر مع المقاومين، إلى جانب تطوّر العمليات النوعية للمقاومة، وإدخالها سلاح الأنفاق في شنّ العمليات على المواقع العسكرية كما حدث في عمليات «أبو هولي» و«محفوظ» و«براكين الغضب». ويؤكّد أن أيّ حكومة إسرائيلية لا تفكّر بـ«العودة إلى الخلف وإعادة احتلال قطاع غزة مجدداً»، على الرغم من تعاظم قوّة المقاومة بشكل غير مسبوق في تاريخ الصراع، لافتاً إلى أن الكلفة البشرية من القتلى الإسرائيليين حال الإقدام على هذه الخطوة ستكون كبيرة جداً، مضيفاً أن جيش الاحتلال يفكّر ألف مرّة قبل التوغّل بشكل محدود في المناطق الحدودية مع القطاع.

وبمقارنة سريعة بين إمكانات المقاومة وأسلحتها إبّان الاحتلال الإسرائيلي لغزة وبعد الانسحاب منها؛ يتبيّن أن الفصائل سجّلت وثبة كبيرة في المجالات كافة، خاصة الصواريخ التي كان أقصى مدى لها إبّان الاحتلال يصل حتى 12 كم، فيما باتت مداياتها اليوم تصل إلى 250 كم، بعدما أعلنت «كتائب القسام» إطلاق صاروخ «عياش 250» لأوّل مرّة في معركة «سيف القدس» في أيّار الماضي.

رجب...

الكابوس الذي كسر أنف شارون

غزة ـ رجب المدهون

مثّل الضغط المتواصل الذي مارسته المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة على جيش الاحتلال، وما نتج منه من ثمن كبير دفعه الأخير، المرتكَز الأساس الذي دفع العدو إلى الانسحاب من القطاع، خشية تعرّضه لمزيد من الخسائر. ومنذ اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000، تصاعدت عمليات المقاومة في مختلف مناطق غزة، وتكثّفت إلى حدّ أنه لم يكن يوم يخلو منها تقريباً. ومع اشتداد الانتفاضة، لم يستطع 8600 مستوطن في 21 مستوطنة أقيمت على 35% من مساحة القطاع، العيش يوماً واحداً من دون خوف من الاستهداف. وعلى مدار خمس سنوات، نفّذت المقاومة، بحسب دراسات عبرية حول الانسحاب، أكثر من 14 ألف عملية، بما فيها إطلاق نار، أو إطلاق صواريخ وقذائف "هاون"، أو اقتحام، أو تفجير للآليات والمدرّعات. وتسبّبت 400 من تلك الضربات بوقوع قتلى وجرحى بحسب اعتراف الاحتلال، فيما أحدثت الأخرى أضراراً بعضها جسيمة، بالإضافة إلى توليدها حالة رعب دائم لدى المستوطنين الذين فشلوا في إيجاد وسيلة يمكن من خلالها توفير الأمن. وبلغ عدد القتلى في مستوطنات غزة بعد الانتفاضة، أكثر من 185 مستوطناً معظمهم من الجنود الذين كانت المقاومة تستهدفهم بشكل مركّز (قُتل 13 جندياً وأصيب 34 آخرون في الفترة الواقعة بين حزيران وكانون الأول 2004 فقط)، بالإضافة إلى أكثر من 1000 مصاب بجروح مختلفة ما بين خطيرة ومتوسّطة وطفيفة.

وأمام المعضلات الأمنية المتلاحقة، حاول العدو إيجاد حلول أمنية تديم مستوطنيه وقواته في غزة، إلّا أن الضغط الكبير وحالة العجز أمامه دفعا الاحتلال إلى التراجع، خصوصاً في ضوء تطوّر عمليات المقاومة من إطلاق النار ثمّ اقتحام المستوطنات، إلى استهداف الجيش في الطرق الواصلة ما بين المستوطنات بالعبوات الناسفة الأرضية والجانبية. ومع تشديد الإجراءات الأمنية الإسرائيلية في القطاع، وتوسيع المناطق العازلة بين المستوطنات وأماكن سكن الفلسطينيين، صعّدت المقاومة فعلها لتستخدم قذائف "الهاون" ومن ثمّ الصواريخ، وسلاح الأنفاق الذي فجّر من خلاله عدداً من المواقع العسكرية، في ما مثّل ذروة الضغط الأمني التي دفعت نحو تطبيق خطّة الانسحاب، وممّا ساعد على ذلك أيضاً، فشل الحلول التي اعتمدتها قوات الاحتلال عبر اجتياح المناطق المحاذية للمستوطنات، واقتحام أطراف المدن الفلسطينية في القطاع، بهدف الانتقام وتحقيق الردع وتثبيت الوضع الأمني، وصولاً إلى استخدام الهجوم بدلاً من الدفاع لإلهاء الفصائل الفلسطينية، عبر دفعها إلى التفكير في كيفية صدّ الاجتياحات بدلاً من التخطيط لعمليات هجومية. وإلى جانب الثمن المباشر الذي دفعه العدو، كانت ثمّة تكلفة أمنية غير مباشرة تَحمّلها، تمثّلت في تخصيص سرايا وفصائل مدرّعة لحماية المستوطنين، فضلاً عن مرافقتهم بالدبابات والجيبات العسكرية حين التنقّل خشية استهدافهم، ليبلغ عديد جنود الاحتلال في المستوطنات أكثر من 3 آلاف جندي.

على إثر كلّ ذلك، وبعد 5 سنوات من انتفاضة الأقصى الثانية، اضطرّ العدو للبدء في تنفيذ خطّة انسحاب أحادي الجانب من غزة، أقرّها رئيس الوزراء آنذاك، أريئيل شارون، وذلك بدءاً من 15 آب 2005، وصولاً إلى 12 أيلول من العام نفسه، حيث انسحب آخر جندي من القطاع، وأُغلقت بوّابة السياج الحدودي، في مشهد لخّص حالة الهروب من ضربات المقاومة الفلسطينية، والتي برّرها شارون بالأسباب الأمنية.

افغانستان

حكومة «طالبان» الثانية: ما لنا لنا

لم يَدُم طويلاً مفعول وعود حركة «طالبان» بتشكيل حكومة جامعة لأطياف الشعب الأفغاني وأعراقه، إذ كشفت، قبل يومين، عن حكومةٍ «موقّتة» تُكرّم عناصر الحرس القديم مِن الذين أسهموا في تأسيس الحركة، وأدوّا دوراً رئيساً في محاربة الاحتلال الأميركي على مدى 20 عاماً. ولَمّا لاقت التشكيلة الجديدة اعتراضات وانتقادات على مستوى الداخل والخارج، سارعت «طالبان» على لسان زعيمها، الملّا هبة الله أخوند زادة، إلى إعلان التزامها «المواثيق الدولية وضمان أمن الدبلوماسيين والسفارات... واحترام حقوق الإنسان والأقليات وفق ضوابط الشريعة الإسلامية»، مطمئنةً إلى أن الأراضي الأفغانية لن تُستخدم ضدّ أيّ دولة.

حكومة الملّا محمد حسن أخوند، المستشار السياسي السابق لمؤسّس الحركة الملّا محمد عمر، تنتمي جميعها إلى «طالبان» وإلى إثنية البشتون، مع استثناءات نادرة جداً، كما تضمّ العديد من الذين كان لبعضهم تأثير كبير في نظام «طالبان» خلال التسعينيات والمدرجين في قوائم عقوبات الأمم المتحدة. ويُعرف عن رئيس الوزراء الجديد أنه وافق على تدمير تمثالَي بوذا العملاقين في باميان (وسط) اللذين يعودان إلى القرن السادس والمنحوتَين في موقعَين فجّرتهما الحركة عام 2001. وأصبح عبد الغني برادر، المؤسّس المشارك للحركة، نائباً لرئيس الوزراء، والملّا يعقوب، ابن الملّا عمر، وزيراً للدفاع. وأُسندت حقيبة الداخلية إلى سراج الدين حقاني، زعيم «شبكة حقاني».

وفي الآتي أبرز رموز حكومة «طالبان» الثانية:

تنتمي حكومة الملّا محمد حسن أخوند جميعها إلى «طالبان» (أ ف ب)

رئيس الوزراء
الملّا محمد حسن أخوند

ولد الملّا حسن في مديرية شاولي كوت في ولاية قندهار جنوب أفغانستان، وينتمي إلى قبيلة بابر. وجاء تعيينه في هذا المنصب لكونه من مؤسّسي حركة «طالبان»، شغل حسن منصبين رفيعين في حكومة «طالبان» الأولى (1996-2001)، إذ عُيّن أوّلاً وزيراً للخارجية، قبل استلامه مهامّ نائب رئيس الوزراء. الملّا محمد رباني. وتولّى، على مدى 20 عاماً، رئاسة مجلس القيادة المعني بصنع القرار داخل الحركة. ولا يزال رئيس الوزراء الجديد على قائمة عقوبات الأمم المتحدة لدوره في تلك الشأن كثيرين في الحكومة الثانية. ومثل أقرانه في قيادة الحركة، يستمدّ حسن مكانته ووضعه من كونه ضمن رعيل الحركة الأوّل، ومن قربه من مؤسّسها الراحل، الملّا عمر.

وزير الدفاع
الملا محمد يعقوب

ابن الملّا عمر، ورئيس اللجنة العسكرية منذ عام 2020 ذات النفوذ الكبير داخل «طالبان». يشكّل ارتباطه بوالده، الذي كان مقاتلو الحركة يجلّونه كرَمز لحركتهم، عامل توحيد لحركة واسعة ومتنوعة إلى حدّ كبير. وتولّى الملّا يعقوب منصب وزير الدفاع بالوكالة في الحكومة الجديدة، وسيكون معه قاري فصيح، القائد العسكري الذي ينحدر من عرقية الطاجيك، قائداً للجيش.

نائب رئيس الوزراء
الملا عبد الغني برادر

يتحدّر برادر من مديرية ده راوت في ولاية أرزغان جنوب أفغانستان، وينتمي إلى قبيلة بوبل زَي الشهيرة في الولايات الجنوبية. في ثمانينيات القرن الماضي، حارب الرجل ضدّ الغزو السوفياتي لأفغانستان في مديرية بنجواي في ولاية قندهار. لُقّب بـ«برادر» (أي «الأخ» لعلاقته القوية بالملّا عمر)، والذي أدار معه مدرسة دينية في مديرية ميوند في قندهار، وأسّسا، إلى جانب آخرين، حركة «طالبان»، عام 1994، انطلاقاً من هذه المدرسة. شغل برادر عدّة مناصب في الحركة، من أهمها حاكم ولاية نيمروز وهرات. وبحسب وثيقة لوزارة الخارجية الأميركية، فهو تولّى منصب نائب رئيس أركان الجيش وقائد فيلق الجيش المركزي في العاصمة كابول. وعلى رغم انشطته العسكرية، يشاع أنه كان وراء العديد من المحاولات لبدء محادثات سلام، وتحديداً بين عامَي 2004 و2009. لكنه اعتُقل في كراتشي الباكستانية عام 2010، ولم يُفرج عنه إلّا بعد عشر سنوات بناءً على طلب المبعوث الأميركي إلى أفغانستان، زلماي خليل زاد، للعب دور في محادثات السلام بين الحركة والولايات المتحدة. وبعد الإفراج عنه، عيّنه زعيم «طالبان» نائباً للشؤون السياسية، ورئيس المكتب السياسي للحركة.

وزير الداخلية
سراج الدين حقاني

ابن مؤسّس «شبكة حقاني»، جلال الدين حقاني، المولود في ولاية بكتيا، وينتمي إلى قبيلة زردان الشهيرة في جنوب شرقي أفغانستان. وحقاني، عضو مجلس القيادة في حركة «طالبان» ونائب زعيمها أخوند زادة، متّهم باغتيال بعض كبار المسؤولين الأفغان واحتجاز غربيين رهائن قبل الإفراج عنهم، في مقابل فدية أو مقابل سجناء مثل الجندي الأميركي بو برغدال، الذي أطلق سراحه في عام 2014، مقابل 5 معتقلين أفغان من معتقل «غوانتانامو».

نائب رئيس الوزراء
مولوي عبد السلام حنفي

ينتمي حنفي إلى عرقية الأوزبك من ولاية جوزجان شمال أفغانستان، ودرس في المدارس الدينية في مدينة كراتشي الباكستانية. ويُعدُّ أحد كبار قادة «طالبان»، ومن الذين كان لهم دور فاعل في فريق التفاوض مع الأميركيين. وشغل الرجل منصب نائب وزير التعليم في حكومة «طالبان» الأولى.

وزير الخارجية
أمير خان متقي

ولد في منطقة ناد علي في ولاية هلمند، وأصله من ولاية بكتيا جنوب أفغانستان. تولّى متقي في الحكومة الأولى لحركة «طالبان» وزارتَي الثقافة والإعلام والتربية والتعليم، وبعد سقوط حكومة الحركة، عمل رئيساً لـ«لجنة الدعوة والإرشاد»، ولعب دوراً مهمّاً في الدعاية والعمل الإعلامي للحركة. كما شارك في عدد من جولات المفاوضات بين الولايات المتحدة والحركة في الدوحة.

على رغم إعلان الناطق باسم «طالبان»، ذبيح الله مجاهد، أن التشكيلة «ليست كاملة»، وأن حركته ستحاول لاحقاً ضمّ «أشخاص من أجزاء أخرى من البلاد» إلى حكومتها، إلّا أن ذلك لم يطمئن كثيرين، وعلى رأسهم الولايات المتحدة التي أبدت قلقها من «انتماءات وسجلات بعض أفراد الحكومة الجديدة التي أعلنتها طالبان». وانتقد الاتحاد الأوروبي، من جهته، الحكومة الموقّتة، معتبراً أنها غير «جامعة» ولا ذات صفة «تمثيليّة» للتنوّع الإثني والديني في البلاد. وفي إيران، رأى أمين مجلس الأمن القومي، علي شمخاني، أن الأولوية في أفغانستان هي تحقيق الأمن والاستقرار، مشدّداً على أن «ما يثير قلق أصدقاء الشعب الأفغاني هو تجاهل ضرورة تشكيل حكومة شاملة ومنع التدخل الأجنبي والاحتكام إلى السلاح بدلاً من الحوار». وكذلك الأمر بالنسبة إلى الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، الذي أدلى بتصريحات حذرة إزاء الحكومة الأفغانية الجديدة، لافتاً إلى أن بلاده «سترصد مسارها المستقبلي من كثب». في المقابل، أبدت الصين، على لسان الناطق باسم الخارجية، وانغ ون بين، استعدادها لمواصلة الاتصالات مع الحكومة الجديدة، وهو ما ينسحب على روسيا أيضاً، التي شدّدت على أنها ستتواصل مع الحكومة عبر السفارة الروسية في كابول فقط.

(الأخبار)

تقرير

إسرائيل في «دوّامة جلبوع»: الفشل... وما بعده

تبدو إسرائيل، بعد عملية تحرّر الأسرى الستّة من معتقل جلبوع، في وضع لا تُحسد عليه. حتّى الآن، لا مؤشّرات واضحة في شأن مدى قدرتها على إيجاد الأسرى وإعادتهم إلى المعتقل، الأمر الذي يضع تل أبيب في موقف حرج. والأمر هنا لا يقتصر على التعامل مع العملية بحدّ ذاتها بل يتعدّاه إلى التداعيات المترتّبة على عدم إيجادهم

يحيى دبوق

إذا لم تُعِد إسرائيل اعتقال الأسرى الفلسطينيين الستّة، الذين نجحوا في تحرير أنفسهم من معتقل جلبوع، فستكون أمام تداعيات صعبة على أمنها، يتعذّر تصوّر حدّها النهائي. فما يترتّب على تحرّر الأسرى شيء، وما سيستجلبه عدم التمكّن من إعادتهم إلى الأسر أشياء. وإذا كان بمقدور إسرائيل أن تقول إن الفشل في منع العملية لن يتكرّر، كونها ستتّخذ إجراءات تحول دون ذلك، إلّا أنها ستعجز عن تدارك تبعات نجاح الأسرى في التواري، والفشل في العثور عليهم وإعادتهم، أحياء أو أمواتاً، كما يتردّد في الإعلام العبري. إذ سيشكّل هذا عامل تشجيع كبير في الوعي الفلسطيني، سيدفع أسرى آخرين إلى محاكاة ما جرى والتخطيط لعمليات أخرى، عبر استغلال أيّ ثغرة يجدونها في منظومة المعتقلات. وفي الوقت نفسه، سيحفّز التطوّر الأخير الفلسطينيين عموماً على تحدّي المنظومة الأمنية الإسرائيلية التي ثُبت عجزها وتقلّص تحكّمها، في ما يمثّل ثقباً كبيراً في مستوى الردع لديها، تمتدّ تداعياته على أكثر من مستوى واتجاه، في حركة الصراع مع العدو، وبما يتجاوز قضية الأسرى.

الواضح أن إدراك إسرائيل لكلّ ما تقدّم هو الذي يحكم إصرارها على إعادة الأسرى الستّة، في مسعى تتكافل فيه الأجهزة الأمنية ووسائل الإعلام. ومن هنا، يجدر التعامل مع أيّ تقرير أو خبر أو تحليل أو أسئلة في الإعلام العبري، على أنها جزء من معركة العثور على المحرّرين، بل إن الحديث عن أنه لا يوجد «طرف خيط» لدى المحقّقين بشأن وجهة هؤلاء، ربّما يمثّل حديثاً تضليلياً، يتعيّن التعامل معه بحذر شديد، والامتناع عن البناء عليه، علماً أنه في مسيرة الصراع مع المحتلّ، تجارب مماثلة كثيرة شارك فيها الإعلام العبري، وكان هو السلاح التضليلي الأول، مع تجنّد طوعي، من دون أيّ حدّ أو مانع مهني، من قِبَل الإعلاميين. وبحسب التقارير الإعلامية العبرية التي تبدو موجّهة من الأجهزة الأمنية، لا تضع إسرائيل لنفسها، بمعيّة وكيلها الفلسطيني في الأراضي المحتلّة، مهلة زمنية لإعادة الأسرى، بل تجعل المهلة شبه مفتوحة، وهو إجراء دفاعي من شأنه أن يؤجّل ما أمكن إعلان الفشل، إن استمرّ نجاح الأسرى في التواري، فضلاً عن توجيه رسالة إسرائيلية إلى الوعي الفلسطيني، هي بمثابة محاولة لكسر مقولة إن عامل الزمن يلعب لمصلحة المحرّرين، وبالتالي الانقضاض مسبقاً على الانتصار الفلسطيني والحدّ من تداعياته، في المرحلة الفاصلة التي تأمل إسرائيل أن لا تكون طويلة، إلى حين إعادة الأسرى، في حال تمّ لها الأمر. وكي لا تُتوهّم وطنية مَن يعملون لمصلحة العدو، عبر «التنسيق الأمني» مع أجهزته، كان لافتاً التنسيق الذي أدّى إلى نجاح عمليات الاعتقال التعسّفية بحق أقارب الأسرى وأصدقائهم ومعارفهم في جنين، حيث السيطرة الاسمية لأجهزة السلطة. وهو ما لا يتعلّق بأمور إجرائية ميدانية، عبر إجلاء القوات الفلسطينية نفسها منعاً للاحتكاك المباشر مع العدو وتسهيلاً لمهمّة الاعتقال فقط، بل يشمل أيضاً تعاوناً استخبارياً، ترد إشاراته في التقارير الإسرائيلية. وفي هذا الإطار، أشارت «القناة 12» العبرية إلى أن «هناك سلسلة من الأعمال في المجالين العلني والسرّي، في حين أن التركيز هو على الجهد الاستخباري، في منطقة جلبوع نحو خطّ التماس، وأيضاً في منطقة جنين داخل مناطق السلطة الفلسطينية، وهذه الأعمال تجري طوال الوقت على يد الشاباك وجهات إضافية (السلطة الفلسطينية)، وحتى الآن لا يمكن القول إن هناك اختراقاً، لكن هذه الجهود، كلّ مرة، تُقرّب المحقّقين، وتُعلّمنا أمراً معيّناً يمكن أن يقود بمعلومات استخبارية إلى توقيف المخرّبين الهاربين».

> لا تضع إسرائيل لنفسها مهلة زمنية لإعادة الأسرى وهو ما يستهدف تأجيل إعلان الفشل

تبقى الإشارة إلى القلق الإسرائيلي من البيان الصادر عن «حركة الجهاد الإسلامي» (خمسة من أصل الأسرى الستة هم من «الجهاد»)، التي هدّدت بأنه في حال أصيب الأسرى، أو قُتلوا، فإنها ستستهدف إسرائيل بالصواريخ. ويمثّل هذا التهديد عامل ضغط على الاحتلال، كما من شأنه منع التمادي في الإعتداء على الأسرى، في حال استطاع العدو إلقاء القبض عليهم. كذلك، يجدّد التهديد الربط بين قضايا المناطق الفلسطينية المحتلّة على اختلافها، مع القدرة العسكرية الموجودة في غزّة، والتي سعت إسرائيل طويلاً لإنهاء ارتباطها بغير القطاع، وتبيّن فشل محاولاتها خلال مواجهة «سيف القدس» الأخيرة، والآن يعاد تأكيد تلك المعادلة بوصفها قائمة ومفعّلة. وكيفما اتّفق، يمكن القول إن الفلسطينيين انتصروا في معركة الفرار من القبضة الأمنية الإسرائيلية، وهم الآن في معركة ما بعد الفرار، والتي سيكون الانتصار الثاني فيها، إن لم تتكالب إسرائيل وحلفاؤها على الأسرى، مُحقّقاً لا محالة.

تجعل إسرائيل مهلة إعادة الأسرى شبه مفتوحة في إجراء دفاعي من شأنه أن يؤجّل إعلان الفشل (أ ف ب)

وجهة نظر

الملحمة الجهاديّة تعود إلى سيرتها الأولى

خالد صادق *

تتكرّر الأحداث في تشابه غريب، فما بين الأمس واليوم حكاية مجد لا تتوقّف، وسيرة لا تطويها الذاكرة. ما بين الأمس واليوم، أحداثٌ وذكريات وأسرار لم تُكشف بعد، عن محطّات مهمّة في التاريخ الجهادي المميّز للشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة.

إنّها ليلة السابع عشر من أيار 1987، التي شهدت واحدة من أعظم العمليات الأمنية المعقّدة، والتي شكّلت صفعة قوية لمنظومة الأمن الصهيوني. تمثّلت تلك العملية في نجاح ستة من أسرى "حركة الجهاد الإسلامي" في اجتياز كلّ الإجراءات الأمنية العالية التحصين التي أحاطت بسجن غزّة المركزي - "السرايا".

قبيل ذلك التاريخ بقليل، كان مؤسّس "حركة الجهاد الإسلامي"، الدكتور فتحي الشقاقي، قد كلّف المجاهد زياد النخالة بتشكيل أول جهاز عسكري للحركة، وكان وقتها النخالة مسؤول الحركة في غزة. وقد جاء قرار التكليف، بعدما تعرّض مجاهدو الحركة لسلسلة من الملاحقات والاعتقالات، من قبل الاحتلال الذي زجّ بهم في السجون.

كان مؤسّس الحركة يسعى لتحشيد الجماهير خلف خيار الجهاد والمقاومة، وكانت فلسفته تستند إلى العمل المقاوِم، كسبيل لرفع المعنويات لدى الشباب، ليقود الجماهير نحو الثورة الشعبية في مواجهة الاحتلال.

بدأ النخالة بالعمل على تشكيل جهاز عسكري للحركة وإدارة العمليات الفدائية، في الوقت الذي وقع فيه حدثٌ كبيرٌ تمثّل في نجاح ستّة من أسرى الحركة في السجون، بقيادة مصباح الصوري، في اجتياز تحصينات سجن غزّة وتحرير أنفسهم.

شكّل هذا الحدث تحدّياً كبيراً أمام ما يقوم به النخالة من بناء جهاز عسكري للحركة، وهنا برز مرة أخرى كقائد يجيد التعامل مع كلّ الظروف، إذ شكّل على الفور خلية لإدارة تأمين المجموعة التي كسرت القيد، معتمداً في ذلك على مجاهد صلب وعنيد، هو عبد الله السبع، الذي قام بتوفير مخبأ آمن للمجاهدين في أحد الحقول الزراعية، وبدأ بتنسيق إيصال كلّ وسائل الدعم إليهم وتأمين مستلزماتهم ومتابعة أوضاعهم.

لم تكن إدارة تلك الفترة بالأمر الهيّن ولا اليسير، ولكنّ الجهود المخلصة والأمينة، والمتابعة والخبرة الأمنيّتين في التعامل مع الأزمات، بدت كفيلة بأن تحقّق نتائج عظيمة وفارقة في مسيرة الشعب الفلسطيني. كانت، بالفعل، فترة عصيبة وتحدّيات كبيرة، تمثّلت في توسيع العدو ملاحقته لكلّ تحرّكات المجاهدين من أبناء "حركة الجهاد الإسلامي"، إضافة إلى اعتقالات عشوائية واحترازية، وإجراءات بالغة التعقيد اتّخذت لمحاصرة مجموعة الصوري ورفاقه، وقطع كلّ سبل الإسناد والدعم لهم.

> سعى مؤسّس «الجهاد الإسلامي» إلى تحشيد الجماهير خلف خيار المقاومة

الخطّة التي عمل عليها الصوري، وفق التوجيهات، حدّدت أساساً مهمّاً للحماية، وهو الهجوم، وبالتالي كان العمل الفدائي هو الوسيلة الناجعة لتحقيق الأهداف المرجوّة. وفي واقع الأمر، كانت هذه رغبة المجاهدين جميعاً بأن يواجهوا ولا يستسلموا، وأن يبقوا داخل أرض المعركة، وبالتالي حدث ما يشبه تبادل الأدوار وتوزيع المهامّ. وقد تحقّق، في نهاية المطاف، ما رسمته قيادة الحركة، وعلى رأسها المؤسّس الدكتور فتحي الشقاقي، الذي سعى جاهداً إلى أن ينقل المعركة والمواجهة من خارج حدود الوطن إلى داخله، وأن تحمل الجماهير كلّها مسؤولية التحرير من خلال الثورة.

ربّما تتشابه ظروف الأوضاع الداخلية الراهنة، وانشغال الناس بهموم العيش وقسوة الحياة، مع ظروف الثمانينيات. كذلك، فإن الحالة الفلسطينية الداخلية، اليوم، في أمسّ الحاجة إلى من يقرع الجرس ويعيدها إلى الطريق، وإلى أصل الحكاية، مزيلاً الغشاوة التي علقت بالأبصار، لترى حقيقة تغوُّل العدو في كلّ تفاصيل الحياة، من أجل تسميمها وكيّ وعينا الجمعي، والنفاذ من ثغرات الانقسام والتشظّي الذي أصابنا منذ "اتفاق أوسلو" المشؤوم، وقبولنا بسُلطة تحت بساطير الاحتلال. هذا دور "الجهاد الإسلامي"، ودور قيادتها، وهذا أمينها العام، منذ تكليفه الأول وحتى هذا اليوم، يسير على الطريق نفسه بوعيه وتراكم خبراته السياسية والميدانية والتنظيمية.

اليوم، تأتي عملية انتزاع الحرية، التي كسر خلالها ستة أسرى القيود، وحطّموا منظومة أمن العدو في سجن جلبوع، لتزرع أملاً جديداً وتعيدنا إلى سيرة الجهاد الأولى، وإمكانية تكرار الأحداث التي أدّت إلى اندلاع الانتفاضة / الثورة (كما كان يسمّيها المؤسّس الشقاقي). ومعرفتي بقيادة "الجهاد الإسلامي"، وأمينها العام، هي أن لديه من الإصرار والفدائية وتحمّل المسؤولية، ما يجعل كلّ شيء متاحاً لاتخاذ القرار المناسب، تماماً كما كان القرار جاهزاً والظروف مؤاتية، في عام 1987.

* رئيس تحرير صحيفة "الاستقلال" الفلسطينية

قضية

حتى أواخر العام 2014، كانت السعودية تحتفظ بعلاقات واسعة مع كبرى القبائل اليمنية، لكنها فقدت معظم تلك العلاقات التي بنتها على مدى عقود، بسبب تدخّلها العسكري في اليمن، والذي يتناقض مع مصالح القبيلة ويقوّض سلطتها التقليدية التي تقوم مقام الدولة. وضاعف انكشاف اجندة التحالف السعودي ـ الإماراتي في المحافظات الجنوبية والشرقية والساحلَين الغربي والشرقي للبلاد، ازمة الثقة في أوساط ما تَبقّى من قبائل موالية للمملكة

تغيّرات الخارطة القبَليّة في اليمن
السعودية لم تَعُد «مَلِكاً»

تعاملت السعودية مع القبيلة كمخزون بشري لتغذية الجبهات المناهضة لحركة «انصار الله» بالمقاتلين (أ ف ب)

صنعاء ـ **رشيد الحداد**

بنت السعودية خلال العقود الماضية، علاقات تاريخية مع القبائل اليمنية في معظم المحافظات، وتمكّنت عبر «اللجنة الخاصة» بإدارة الملفّ اليمني التابعة للديوان الملكي، من شراء ولاءات عددٍ كبير من الزعماء القبليّين، وتحديداً في محافظات صنعاء وذمار والبيضاء وحجة وصعدة، لكن كلّ ذلك لم يسعفها في تطويع القبيلة بشكل كلّي لصالح حربها، على رغم تفعيلها عدّة ليالٍ لإدامة تلك العلاقات وتعزيزها، واعتمادها سياسة الإغراءات المالية، فضلاً عن تبنّيها عبر الأحزاب الموالية لها، كحزب «الإصلاح» (التحالف» والانضمام إلى صفوف الجيش «اللّجان الشعبية»، إلى أن صُدمت الرياض مطلع العام 2018، بانقلاب قبائل طوق صنعاء ضدّها، ومنعها قوات الرئيس المنتهية ولايته عبد ربه منصور هادي، من تحقيق أيّ اختراقات عسكرية هناك.

الفوقية السعودية

بدورها، تعاملت السعودية والإمارات مع القبائل المتركّزة في المناطق الواقعة خارج سيطرة صنعاء، فابوظبي التي لم تكن تربطها أيّ علاقات بالقبائل الجنوبية، اتّخذت من «نصرة القضية الجنوبية العادلة» شعاراً لتحشيد قبائل لحج ويافع والضالع وأبين لصالح مشروعها في الجنوب، وتمكّنت من بناء ميليشيات بتكلفة بلغت 48 مليار ريال سعودي خلال السنوات الماضية. وبالمثل، حشدت الرياض الآلاف من أبناء قبائل تعز لحماية حدّها الجنوبي، معتمدة على علاقات حزب «الإصلاح» مع القبائل في المناطق الوسطى، وعاملت هؤلاء كمرتزقة يقاتلون مقابل الأجر اليومي، مما أدّى إلى نفورهم وتمزدهم وانضمام الآلاف منهم إلى صفوف صنعاء. وفي مأرب، اشتغلت

> تعاملت السعودية والإمارات بدونيّة مع القبائل المتركّزة في المناطق الواقعة خارج سيطرة صنعاء

السعودية بدأب على سلّب قبائل عبيدة ودهم ومراد والجدعان حقّها في تقرير مصير المحافظة، وساندت ميليشيات «الإصلاح» في شنّ أكثر من 20 جولة ضدّ «عبيدة» تحديداً لكسر هيبتها، كما استخدمت المال لدفع القبائل إلى القتال في صفوف قوات هادي، بل إنها، وفقاً لمصادر في مأرب، استهدفت بطيرانها العشرات من المسلّحين القبليّين لرفضهم القتال، ودمّرت منازل عدد من المشائخ على خلفية موافقتهم على مبادرة السلام المُقدَّمة من صنعاء. أمّا في المهرة، فقد حاولت السعودية تدجين القبائل لصالحها لفترات طويلة، مانحة الآلاف من المهريّين الهوية، ومعتبرة إيّاهم مواطنين سعوديّين، إضافة إلى خضهم بامتيازات ماليّة مغرية. لكنها، مع ذلك، لم تفلح في تبديل موقفهم الرافض لتدخّلها العسكري في المحافظة الشرقية.

مرونة «أنصار الله»

في المقابل، وبعيداً من أيّ إغراءات تمكّنت حركة «أنصار الله» من كسب ودّ عدد كبير من القبائل في مختلف الجبهات، على مدى السنوات الماضية. ومردّ ذلك أن الحركة تعاملت مع القبيلة بمرونة (وهذا بالمناسبة نهجها منذ نشأتها)، ولم تخرج عن العادات والتقاليد المتعارف عليها، حتى إزاء القبائل التي وقفت ضدّها. وعلى النقيض من سلوك «التحالف» والأطراف الموالين له والذين يسعون إلى تفكيك القبيلة من الداخل، تبنّت «أنصار الله» حلّ النزاعات الداخلية في أوساط القبائل المختلفة. وعبر آلية التحكيم القبلي، تمكّنت من إنهاء المئات من النزاعات والثارات، وقضت على الكثير من الحروب القبلية لصالح تعزيز وحدة الجبهة الداخلية، مُفوِّتةً على «التحالف» العديد من الفرص، كما حدث في منطقة حجور القبائل لصالحها لفترات طويلة، وصعدة وحجة) في شباط 2019، عندما حاولت السعودية الاستثمار في تجدّد الصراع بين قبيلتَي «ذو الدريني» و «ذو النمَاشية» الممتدّ إلى صيف 2012، وتحويله إلى بؤرة للتمرّد ضدّ صنعاء، قبل أن يتمّ إنهاء المواجهات خلال أسابيع. كذلك، لم تفرض «أنصار الله» على أيّ قبيلة القتال إلى جانبها بشكل قسري، بل اعتبرت الأمر قراراً اختيارياً متروكاً للقبائل نفسها.

اتفاقيات السلام القبلية

مع اتّساع نطاق المواجهات بين الجيش و«اللجان» وقوات هادي خلال السنوات الماضية ليشمل 49 جبهة، لم تلجأ «أنصار الله» إلى التعبئة العسكرية القسرية، بل تمكّنت من إبرام عدد كبير من اتفاقيات السلام مع العديد من القبائل التي رفضت تحويل أراضيها إلى ساحة حرب. حدث ذلك في إب والبيضاء والجوف وصنعاء، وهو ما كان من نتائجه تحييد مناطق واسعة ممتدّة من جنوب صنعاء إلى جنوب غرب مأرب. وخلال العام الفائت، أبرمت الحركة أيضاً عدّة تفاهمات مع قبائل الجدعان ومراد وبني عبد التي تسيطر على مديرية العبدية جنوبي مأرب، وأخرى حيّدت مناطق واسعة في مديريتَي حريب والجوبة في المحافظة نفسها. كما عقدت اتفاقيات مماثلة مع قبائل يافع في محافظة لحج. وعلى مرّ الأشهر الماضية من العام الجاري، حاولت قوات هادي تقويض تلك التفاهمات والاتفاقيات، لتنجح في مسعاها هذا في مديريتَي رحبة ورغوان الواقعتَين في نطاق محافظة مأرب، واللتين حوّلتهما إلى ساحة حرب مفتوحة. وهي تعمل بين فترة وأخرى على اختراق الاتفاق المعقود مع قبائل خولان وبني ضبيان في جنوب صنعاء، من دون أن تفلح في نسفه.

سوريا

الجيش يدخل درعا البلد: إنجاز نصف المهمّة

درعا ـ **الأخبار**

أثمرت الوساطة الروسية التي جرى تفعيلها بقوة، خلال الأيام الماضية، نجاحاً لافتاً للّجنة الأمنية والعسكرية الحكومية، تمثّل في كسب المعركة عن طريق المفاوضات، وإن كان الطريق إلى ذلك مضنياً. وعليه، دخلت وحدات الجيش السوري والقوى الأمنية إلى أجزاء من أحياء درعا البلد، في وقت يجري فيه العمل على إنهاء ملفّ حيّي المَخيّم وطريق السدّ. ورجّح دخول الجيش إلى تلك الأحياء، الحلّ السلمي، بعد تعثّر عدّة محاولات لإنجازه، إثر اصطدامها بمساعي المسلّحين المتشدّدين لإسقاط خيار التسوية، وإجبار الدولة على الخيار العسكري، أو الترحيل الجماعي لسكّان درعا البلد باتجاه الشمال أو تركيا. أيضاً، أتاح الدخول، بشكل سلمي، المنطقة التي كانت قاعدة لتنفيذ عشرات عمليات الاغتيال، هامشاً واسعاً للجيش لإنجاز تسويات إضافية، تتيح بسط سيطرة الدولة على المنطقة، من دون الحاجة إلى استخدام السلاح، مع تخفيف أيّ ضغوط دولية، في حال الحاجة إلى عمل عسكري واسع.

وجاء انتشار الجيش كمرحلة أولى، بعد تنفيذ جزء من بنود الاتفاق المتعلّقة بتسوية أوضاع المسلّحين وتسليم الأسلحة، مع العمل على تطبيق بقية البنود بشكل تدريجي، لإنهاء ملفّ درعا البلد، والاتجاه

> يعمل الجيش عبر دخول أحياء معيّنة قبل غيرها على مصادرة قوّة المسلّحين المعنوية

نحو فرض تسويات مماثلة في أريافها. وجرت عملية الانتشار خلال ساعات ما قبل الظهيرة من يوم أمس، على مرحلتين، وذلك لناحية ردّ فعل عكسي محتمل في المحاور الحسّاسة، على رغم تسليم غالبية الأسلحة، كقذائف «الهاون» والصواريخ المضادّة للدروع.

ويعمل الجيش والقوى الأمنية، من سيُصار إلى نقلهم إلى ثكناتهم من دون عناء التوقيف القضائي أو المحاسبة القانونية، ورافقَ دخولَ الجيش الكثير من الحذر، ذي الأهمية الرمزية الكبيرة، بالإضافة إلى إنهاء غرف العمليات الرئيسة التي خطّط فيها المسلّحون لمشروع «الصمود طويل الأمد» في درعا البلد. ومع إنجاز دخول أجزاء من الأحياء، يبقى الجزء الأخر من المهمّة، والمتعلّق بالآلية التي سيتعامل بها الجيش مع الرافضين للتسوية، والمتمركزين في طريق السدّ والمخيم. وعليه، من المتوقّع أن تنعقد حولهما جولات مفاوضات لا تقلّ أهمية عن سابقاتها، خصوصاً أن زعماء المسلّحين، وبعض الموالين لهم، «سيفضّلون المواجهة العسكرية كخيار أوحد قبل الاستسلام النهائي الحتمي»، كما تقول مصادر أمنية لـ«الأخبار»، مضيفة أن «القضاء على المتزعّمين، الهوَ والحرفوش، لا يعني ضرب عصب المسلّحين، إنما هناك شخصيات أكثر خطورة تعمل في الظلّ ومهمّتها التعطيل المتكرّر». وأمام هذا الواقع، لا يتّضح أيّ جدول زمني لتطبيق الاتفاق بشكل كامل، إلّا أنّ كلّ المؤشّرات تدلّ على أن الملفّ سيُغلَق نهائياً خلال وقت قصير، فيما تتّجه أنظار اللجنة الأمنية نحو تنفيذ خريطة طريق لإعادة سيادة الدولة على كامل جغرافيا أرياف درعا، وإنهاء وجود المسلّحين فيها، خلال الفترة المقبلة.

بلغ عدد المسلحين الذين قاموا بتسوية أوضاعهم قرابة 900 (أ ف ب)

وفيات

أبناء المرحوم الحاج حسين الحاج رضا خليفة (آبو طلال) وعائلة آل خليفة في قضاء الزهراني (بلدات الغازية والصرفند وقناريت) ينعون بمزيد من الأسى صديق والدهم والعائلة رجل الحوار والعطاء والعيش المشترك
سماحة الإمام الشيخ عبد الأمير قبلان
ويتقدّمون من جميع اللبنانيين عامّة ومن سماحة المفتي الجعفري الممتاز الشيخ أحمد قبلان وأفراد عائلته وآل قبلان خاصّة بالعزاء، سائلين المولى القدير أن يُسكنه فسيح جنّاته.
إنّا لله وإنّا إليه راجعون.

إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
www.al-akhbar.com
الأخبار al-akhbar
هاتف 01-759500
واتساب 71-513571
فاكس 01-759597

إعلانات رسمية

شراء علف مركز للخراف والماعز
رقم المناقصة: G23/2019
- حصلت وزارة الزّراعة على هبة من الصندوق الدّولي للتنمية الزراعية (إيفاد) بهدف تغطية تكاليف مشروع تنفيذ الزراعة الذكية مناخياً: تعزيز قدرات المجتمعات الريفية على التكيّف في لبنان (أغريكال) وتنوي إستعمال قسم من هذا التمويل من أجل تغطية تكاليف دفعات مستحقة بموجب عقد شراء علف مركز للخراف والماعز.
- يمكن للمعارضين المهتمين بالحصول على دفتر الشروط (باللغة الإنكليزية) إرسال طلبهم على البريد الإلكتروني للمهندسة أمل الدغيلي مسؤولة التوريدات:
procurerment.agrical@gmail.com
على أن يتم ذكر إسم الشركة وصاحبها ورقم التلفون في الطلب.
- يتم إستلام العروض أيام الاثنين والثّلاثاء من الساعة 9:00 صباحاً لغاية الساعة 13:00 ب.ظ. (حسب التوقيت المحلي لمدينة بيروت) وفي مهلة أقصاها يوم الثلاثاء 28 أيلول 2021 عند الساعة 13:00 ب.ظ. (حسب التوقيت المحلي لمدينة بيروت) على العنوان التالي: المشروع الأخضر، بناية بلطجي (الطابق الأول)، مقابل المديرية العامة لأمن الدولة، الجناح، بيروت، لبنان. هاتف: 141 853 01. ويتم فضّ العروض في اليوم نفسه عند الساعة 13:10 ب.ظ. (حسب التوقيت المحلي لمدينة بيروت) على العنوان نفسه.
- يجب إرفاق جميع العروض ببيان تأمين العطاء.
- يمكن للمعارضين قراءة الإعلان كاملاً من خلال مراجعة الموقع الإلكتروني لوزارة الزراعة:
www.agriculture.gov.lb والمشروع الأخضر: www.greenplan.gov.lb (صفحة إعلاناتنا) كما يتوجب على العارضين مراجعتهما بشكل دائم للإطلاع على أية توضيحات أو/ وتعديلات حول هذه المناقصة.
التكليف 712

إعلان من نقابة المهندسين – طرابلس
عملاً بالمادة 24 من قانون تنظيم مهنة الهندسة والمادة 4 - 4 - من النظام الداخلي للنقابة
تدعى هيئة المندوبين لعقد جلسة عادية في دار النقابة لبحث جدول الأعمال التالي:
- التقرير نصف السنوي لمجلس النقابة عن عام 2021 - 2022
- التقرير المالي نصف السنوي للعام 2021 - 2022
- الموافقة على مشروع موازنة النقابة للسنة القادمة
- المصادقة على مشروع موازنة صندوق التقديمات الاجتماعية للعام القادم
- الموافقة على مشروع موازنة الصندوق التقاعدي للعام القادم
- تحديد رسم الانتساب وكافة الرسوم الأخرى
- تحديد قيمة الراتب التقاعدي للعام القادم
- تحديد قيمة منح التعليم ونفقات الدفن للعام القادم
- تعيين خبير مدقّق حسابات
جلسة أولى: الساعة الثالثة من ظهر يوم الخميس الواقع فيه 2021/9/23
جلسة ثانية: الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع فيه 2021/9/30 حيث يكون النصاب قانونياً بمن حضر
النقيب د. بهاء بومرعب حرب

إعلان
تعلن كهرباء لبنان بأنه قد تم تعديل مهلة تقديم العروض لاستقدام استشاري متخصص في دراسة وتصميم وتدعيم المباني لزوم اعداد دراسة هندسية بنيوية للمبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان المتضرر نتيجة انفجار بيروت، موضوع استدراج العروض رقم ض‌ع4/7255 تاريخ 2020/11/27، لتصبح يوم الجمعة 2021/10/1 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - أمانة السر - في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه، مبنى كهرباء لبنان – طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 50/ل.ل.
علماً بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الأحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.
تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان ـ في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه، مبنى كهرباء لبنان – طريق النهر ـ بيروت.
علماً بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الأحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.
تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان ـ في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه، مبنى كهرباء لبنان – طريق النهر ـ بيروت.
بتاريخ في 2021/9/3
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 720

إعلان
تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لشراء كابلات حماية لخطوط النقل الهوائية، موضوع استدراج العروض رقم ض‌ع4/1512 تاريخ 2020/2/12، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2021/10/1 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - أمانة السر - في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه، مبنى كهرباء لبنان – طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 50/ل.ل.
علماً بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الأحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.
تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان ـ في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه، مبنى كهرباء لبنان – طريق النهر ـ بيروت.
بتاريخ في 2021/9/2
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 713

إعلان عن مزايدة عامة
صادرة عن بلدية الغبيري
تعلن بلدية الغبيري، للمرة الثالثة عن رغبتها إجراء مزايدة عامة لإدارة واستثمار العقار رقم 7387/ملك بلدية الغبيري الواقع في منطقة الجنّاح مقابل فندق الفولدن توليب المؤلف من حديقة وسفلي اول حوالي 7000 م2 وسفلي ثاني حالي 7000 م2 بطريقة المزايدة العمومية، وذلك في تمام الساعة العاشرة صباح يوم الثلاثاء الواقع في 2021/10/12 يمكن الإطلاع على الشرائط والمستندات الخاصة بهذه المزايدة خلال أيام الدوام الرسمي، وتقدم العروض وفقاً للأصول المنصوص عنها في دفتر الشروط الخاص، على أن تصل هذه العروض قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد لإجراء المزايدة.
رئيس بلدية الغبيري
معن منير خليل

إعلان من أمانة السجل العقاري في كسروان
طلب غسان الياس بو غاريوس بصفته وكيل ايلي نعمة الله الخوري سند تمليك بدل عن ضائع في العقار رقم 712 القسم 31 من منطقة غادير العقارية قضاء كسروان.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في كسروان
رأني حيدر

إعلان من أمانة السجل العقاري في كسروان
طلبت جميله شديد ابرهيم نجم بصفتها احد ورثة المرحوم فايق حنا سابا سند تمليك بدل عن ضائع في العقار رقم 185 من منطقة ريفون العقارية قضاء كسروان.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في كسروان
رأني حيدر

إعلان من أمانة السجل العقاري في كسروان
طلب كل من اندريه الياس مطر وعيدا سمعان الخويري زوجة فؤاد بولس مطر سندات تمليك بدل عن ضائع في العقار رقم 12 من منطقة جديدة غزير العقارية قضاء كسروان.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في كسروان
رأني حيدر

إعلان من أمانة السجل العقاري في جبيل
طلب بطرس مخايل الدويهي بوكالته عن لور حنا رحمه ووليد وبولا وهيام نوفل حبشي وبوكالته عن بيار ومارون ووسام نوفل حبشي اصدار سند تمليك بدل عن ضائع على العقار رقم 2752 القسمين 4 و8 من منطقة حالات العقارية قضاء جبيل.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في جبيل
ليلى الحويك

مطلوب

Needed Business graduated employee with experience in accounting. Possibility of travel. Send cv to: wassimtaleb@live.com

لإعلاناتكم المبوبة في الأخبار
71-513571
01-759500
كل 4 أسطر
100.000
ليرة لبنانية
كل سطر إضافي
20.000
ليرة لبنانية

ستريمينغ

خطوط الانفصام الطبقي والاجتماعي والسايكولوجي في الأردن تُكثّف مجدداً بعد طرح نتفليكس مسلسلها (الأردني) القصير الناطق بالعربيّة «مدرسة الرّوابي للبنات» (ستّ حلقات). الذي يحكي قصص مجموعة من الطالبات في أجواء مدرستهن الثانوية على منوال مسلسلات المراهقين الأميركية. «الرّوابي» الذي يعاني من إيقاع بطيء، قاتل والمفتقر إلى القيمة الفنيّة، لا يستحقّ ولا يحتمل كثيراً من النقد لصنعجيّة تناوله الساذجة والشديدة التسطيح لحالات اجتماعيّة وسايكولوجيّة معاصرة عابرة للمحلي الاردني. مع ذلك، يمكن أن يُقرأ كنتاج ثقافي لطبقة الكومبرادور في مجتمعات استعمار ما بعد الحداثة، وعلى عدّة مستويات متراكبة سياسياً وثقافياً واجتماعياً

«مدرسة الرّوابي»: عن تلك «الطبقة» ومنها وإليها

سعيد محمّد

صادر النظام الأردني ــ كنموذج للأنظمة العربية ما بعد الكولونيالية المباشرة ــ بشكل جذري وحاسم كل فضاء للتعاطي في الشأن السياسي أمام رعاياه، أدّى ذلك في ما أدّى إليه من تمديد لظواهر التخلّف وتكريس للتبعيّة، إلى انتقال الجدل العام بين المكوّنات المجتمعية إلى مساحات بديلة خارج ذلك الفضاء المحرّم والمنهيّ عنه، تراها الأنظمة موانئ آمنة لا تثير كثيراً من القلق، ويجد فيها

> في كل عاصمة عربيّة، طبقة «روابي» تقود ثقافة المجتمع وتغلق الطريق أمام النهوض

الرعايا متنفساً لتفريغ هواجسهم السياسية المكبوتة (والإنسان عند علماء الأنثروبولوجيا مخلوق سياسي بالفطرة) مرمّزة في قضايا جانبيّة وفرعيّة وضئيلة القيمة: من المباريات الرياضيّة إلى الانقسامات الفقهيّة، ومن الانتخابات الشكليّة إلى صحافة التدليس، ومن أزياء النساء إلى المسلسلات الدراميّة، وكل الذي بين ذلك من قنوات الهُراء المباح المتاح.

لعلّ ذلك وحده يفسّر قدرة هذا المجتمع على تناسي قضاياه الوجوديّة الملحّة، والاندفاع الاستقطابيّ لاتخاذ مواقف حادة حول خطوط الانفصام الطبقي والاجتماعي والسايكولوجي بشأن تفاهات أو أعراض جانبيّة لا تمس جذر أزمة دولتهم الملفّقة. هكذا تمكّن مسلسل درامي أردنيّ قصير، «مدرسة الرّوابي للبنات» (6 حلقات)، أنتجته نتفليكس الأميركيّة وتعرضه على منصتها حول العالم بـ 32 لغة، إضافة إلى عربيته باللهجة المحليّة للطبقة البرجوازيّة في الجزء الغربي من عمّان، من إثارة عاصفة جدل في الصحافة والبرلمان (عديم الصلاحية) وعلى مواقع التواصل الاجتماعي تكاد لا تنتهي بعدما انقسمت الآراء بشكل حاد حول شكل ومضمون المسلسل الذي يحكي قصص مجموعة من الطالبات في أجواء مدرستهن الثانوية على منوال مسلسلات دراما المراهقين الأميركية.

ذكّرت هذه الموجة من الجدل (المحليّ) الحاد حول «الرّوابي» وأصداءها في العالم العربي بالأجواء التي رافقت طرح مسلسل «جن» قبل عامين كأوّل تجربة لمنصة البث الرقمي الأميركيّة في إنتاج مسلسلات أردنيّة، عندما انقسم المتابعون بشدة أيضاً بين مرحّب بكسر تابوهات طالما تجنّبتها الإنتاجات المحليّة، ومستنكر اعتبرها تهديداً للأمن الاجتماعي وصورة مجتزأة عن واقع مجتمع المملكة.

يحاول «الرّوابي» (إخراج تيما شوملي، وشاركها في كتابة نصه شيرين كمال، وإسلام شوملي) مقاربة مسألة ما يسمّى بـ «التنمّر» التي يبدو أنّها قاسم مشترك أكبر بين العديد من المراهقين في مجتمعات كثيرة، وغالباً ما يؤدي إلى جروح سايكولوجيّة عميقة للضحايا، وتشوهات يصعب إصلاحها لنفسيّة المتنمرين، ناهيك بعواقب قد تتعاظم أحياناً لتبلغ حدود الإجرام. ويتم طرح هذه المقاربة في أجواء مدرسة بنات نخبويّة خاصة في الأردن نظرياً، لكنّها في النهاية يمكن أن تكون ذاتها في أيّ من «الرّوابي» البورجوازيّة الكثيرة المنتشرة كالفطر السام في كل العواصم العربيّة. المقاربة الشوملية للتنمّر حاولت في طريقها مسّ عدد من المسائل الشائكة في المجتمعات العربيّة كالنظرة تجاه العلاج النفسي وتفكّك الأسر، وفقدان الثقة بالذات، والفراغ الروحي للأجيال الجديدة والتحرّش الجنسيّ وقمع الإناث في المجتمعات الذكوريّة، وجرائم الشرف، وتأثير مواقع التواصل الاجتماعي وتخلّف البنية السياسيّة للمجتمع.

هذا البرنامج الطموح لمواجهة زوايا حادة، عادة ما تتجنّب الأعمال الدرامية الأردنيّة التقليديّة التعامل معه مباشرة، وفتح صندوق حياة المراهقات - الحريم - المغلق تقليدياً للمتلصصين، وقد وفّرت له نتفليكس خلاصة الخبرة الفنيّة الأردنيّة المكتسبة حديثاً من خلال شراكة متينة مع الجانب الأميركي الذي اعتمد الأردن ـ بناء لجهود بذلتها السالة الحاكمة ـ كواحد من مواقع التصوير العالميّة. هذا البرنامج الطموح وقع في النهاية ضحيّة فقر السيناريو وتهافت التحليل الاجتماعي. بدلاً من أن يكون التنمّر نتاج عيوب مجتمعيّة وفشل قيميّ وعرضاً لسرطان تهتّك الثقافة السياسيّة، صار عند الشوملي جذراً لكل فساد آخر، وفي ذلك قلب للهرم رأساً على عقب. فالتلميذة شخصية المسلسل الشريرة، دفعت الثمن غالياً في النهاية بسبب تنمّرها على الأخريات وليس نتيجة التناقضات التي تعمدّت السلالات العربيّة تكريسها في ذهنية رعاياها لضمان تمديد هيمنتها عليهم. أمّا «كاتالوغ» المشاكل الاجتماعية الأخرى التي طرحتها الشوملي، فقد اكتفى بتسمية المثالب من دون الخوض فيها، على صيغة «وعنّا كمان كذا وكذا وكذا...». وهكذا، فإن شجاعة فكرة تفكيك المشكل الاجتماعي وموهبة الشوملي المخرجة، وأداء الصبايا الممثلات الأردنيّات الممتاز في معظمه أخذاً بالظروف الموضوعيّة المحليّة، وتقنيات التصوير والإضاءة والصوت المتقدمة كما الغرافيكس المميزة ـ لنقل محتويات المواد المتبادلة عبر الهواتف الذكيّة ـ ذهبت جميعها ضحيّة الشوملي الكاتبة الضحلة الثقافة، والسيناريو المهلهل والبطيء الإيقاع بشكل لا يصدّق.

لكن الجدل (المحليّ) لم يُعنَ كثيراً بنقد العمل كمنتج درامي محض يستخدم أدوات الخيال والكاميرا لطرح الأفكار بقدر ما تحوّل إلى تراشق حول جانبي نجاحه الصريح في تقديم طريقة تفكير الطبقة البرجوازيّة في العالم العربي بكل ضحالتها وتفاهتها وفقدانها للشخصيّة الوطنيّة وخضوعها النهائيّ للطبقة الحاكمة وللأمركة الثقافيّة: طرفٌ يراه عملاً «تقدميّاً» يتجرّأ على الذهاب نحو مساحات طالما تمّ تجاهلها والتعمية عليها، فيما يضعه الطرف الثاني في مربّع تشويه صورة المجتمع (الأردنيّ والعربيّ والمسلم) والترويج لمناخات تهدّد أخلاقيّ وإفساد تستهدف الأجيال الشابة.

وللحقيقة، فإنّ «الرّوابي» الذي يسهل دائماً انتقاده لمنهجيّة تناوله الساذجة والشديدة التسطيح لحالات اجتماعيّة وسايكولوجيّة معاصرة عابرة للمحلي الأردني، يمكن مع ذلك أن يُقرأ بتمعّن - كما كل عمل فنيّ - كظاهرة كليّة في الإطار السياسي والثقافي والاجتماعي، بل الاقتصادي أيضاً لعملية انتاجه. «الروابي» بهذا المنظار الأوسع من مضمونه الدرامي، نموذج محليّ للمنتجات الثقافيّة لمجتمعات الهامش الرأسمالي، يحكي حدود خيال نخبة الكومبرادور المعولمة المتأمركة الهوى التي تؤلف إدارة الطبقة الأحدث من الاستعمار الغربي بالنيابة عن السادة البيض. «الروابي» منتج ثقافي من هذه الطبقة في تمظهرها الأردني، وعنها (رؤيتها للعالم ونظرتها لذاتها وسقف عقلها وخلاصة أحلامها) وإليها (الجمهور الذي احتفى بها محليّاً جزء من هذه الطبقة أو من منسوبي الطبقة الوسطى المتشبثة بأحلام الترقي الاجتماعي نحو البرجزة). والأردن تحديداً بحكم عقود من سياسات التنفيع والإفقار وسيطرة الأجهزة الأمنية والانقسامات العرقيّة واحتضان الحركات الإسلاميّة والتآمر ضد المحيط العربي، بعيش تفاوتاً هائلاً بين نظام عيش طبقة (عمان الغربيّة) حيث العائلة الحاكمة والبورجوازية المحليّة والمستوردة من الدول المجاورة والأجانب في عالمهم المتحرر والمرفّه الذي يستوحي إلهامه الثقافي من الغرب، ويقابلها بقيّة الأردن المسحوق سواء في شرقي العاصمة أو في مخيّمات الفلسطينيين أو الأطراف المهمشة، حيث الفقر سيد الموقف بما يستتبعه ذلك من ضغوط نفسيّة وتجهيل وصراعات على لقمة العيش تمنح المحافظة والبطريركيات ومنظمات الإسلام السياسي بحر الظلام الذي تحتاج لتعشّش فيه وتتمدد. هذا التفاوت بين الجانبين، جعل المجتمع الأردني أقرب إلى صندوق جمع عالمين منفصلين يتعايشان من دون اختلاط حقيقي بينهما، أقلّه إلى أن يأتي ما ينكأ الجراح الطبقيّة كما في «الروابي» وقبله في «جن»، التي تخدم، من دون قصد، كصورة سالبة (نيغاتيف) عن غياب أيّ فضاء حقيقيّ للتواصل بين مجموع الهويّات المختلقة التي تشكل النسق الاجتماعيّ لما بعد الحداثة في دول الهامش الرأسمالي، ومرآة للمأزق المتراكب: الاجتماعيّ والثقافيّ والطبقيّ والسيكولوجي الحاد الذي تعيشه شعوب المنطقة نتيجة احتكار السياسة والموارد من قبل السلالات الحاكمة، ومن في مقامها.

«الروابي» كفكرة وتعبير، حكاية من نسيج واقع طبقة تمثّل خطّ الدفاع الأول عن السلالات العربيّة وأشكال الاستعمار الجديد. في كل عاصمة عربيّة، ثمّة طبقة «روابي» تقود ثقافة المجتمع وتغلق الطريق للنهوض والتعبير أمام بقيّة الطبقات، وتكسو هيكل السلطة القائمة لحماً. تلك الطبقة المستفيدة لن تزول بكيل الشتائم الموسميّة لمسلسلاتها الدراميّة كلّما أطلقت نتفليكس عملاً أردنيّاً جديداً.

«مدرسة الرّوابي للبنات» على نتفليكس

من المسلسل

موسيقى

أسامة الرحباني: ألبوم ومسرحية ومشروع ضخم

هالة نهرا

منذ ألبومه «النظام الجديد» الذي يحتوي على أغنية عن غيفارا، تلمّسنا تمرّده وثورته وموقفه من النظام العالمي الجديد والنظام في لبنان. كذلك، تعمّدَ أسامة الرحباني تثوير النصّ الموسيقي الشرقي والغناء العربي. صاحب القصيد السمفوني «سينرجي» Synergy (2006)، سيطلق قريباً ألبومه الجديد. في عددٍ من أعماله، كان من السبّاقين إلى التقاط تلك اللحظة الموسيقية التي تشفُّ عن غير المتعارَف عليه عربياً، وحرصَ على أن يكون في المزج المُتقَن بليغاً.

يركن أسامة، كما يقول لنا «إلى الموسيقى الجدّية والصوت الجادّ، والشعر والكلمة في اقترانهما بالمواضيع، وإلى الالتزام بالمهنية في الفن وبخياراتنا». الألبوم الجديد المقبل مع المغنّية والفنّانة اللبنانية هبة طوجي (سوبرانو كولوراتور) يتدثّر بمناخ عدّة. «في البداية، كان عدد الأغاني التي يتضمّنها حوالي 18، وبعد التعديل حذفنا 6 أغنيات لأنها أُطلقت في السنة الماضية. ثمّ أصبح العدد يلامس 16 أغنية تقريباً. أنتجنا أغنيات وحذفنا أخرى». يخبرنا ابن أنطلياس المبدع بأنّ الأسطوانة المقبلة متنوّعة جدّاً، تشتمل على شعر الكبير منصور الرحباني. يؤكّد أسامة أنه نادراً ما يلحّن أحدٌ بهذه الطريقة، علماً بأنّ المواضيع جريئة تلامس «همومنا». وهناك أغاني حُبّ ولا «مشاكلنا». «كما أنّ هناك أغنية رائعة لجاك بريل». يفكّر أسامة مع هبة في أفكار متعلّقة بأهدافهما. الألبوم يرتدي منحىً أشمل هذه المرّة لأنّ هناك مشروعاً كبيراً مقبلاً سيتحدّث عنه لاحقاً. وسيتمّ تسجيله بين لبنان وفرنسا والولايات المتحدة الأميركية، ويعتمد على الموسيقى ذات الثقل في التوزيع، ولو تَخلّل الأسلوبُ الحديث ذلك و«الإلكترونيكس» التي تدخل مع الأوركسترا الكلاسيكية وثقلها. هناك دمجٌ بين أشياء جديدة، والكثير من الأنواع: من الموسيقى النصّية، مروراً بالموسيقى الأوركسترالية الضخمة، وصولاً إلى الإيقاعية السريعة، وثمّة على الدوام خلفية لهذه الموسيقى لها علاقة بالصورة.

يعتبر أسامة الرحباني أنّ هويّته الفنّية معروفة في العالم العربي وكذلك الأمر بالنسبة إلى هوية هبة «التي أثّرت بكثيرين في طريقة الغناء، حيث دمَجَ تقنيات وأفكاراً وأبعاداً جديدة، ولا حدود لذلك». في الألبوم المرتقب، أغنية مهداة للموسيقي اللبناني الراحل وليد إتيم، صديقه الذي يعدّه بمثابة أخيه. لم يمنح أسامة وهبة طوجي اليومهما المقبل حتى الآن عناوناً محدّداً، وسيقومان بعنونته قريباً. أسطوانته وأعماله التي ستصدر، سيُرفقها بفيديو كليبات، فثمّة منحى متعلّقٌ بالتسويق، وهناك منحى آخر له علاقة بالمضمون الذي يرغب في إيصاله. أحياناً «نستوحي من الصورة الموسيقى والتوزيع وحتى أفكار الشعر أو القصة، فهذه أمور تتكامل، وسيتمّ كلّ ذلك بالتتالي».

وفي موازاة ذلك، يقوم أسامة منذ فترة بتحضير مسرحية «نفرتيتي» التي يقول لنا إنها غامضة جدّاً في التاريخ وشخصيّتها تعني له كثيراً. منذ 11 سنة، يُهيّئ الموضوع ويبذل جهداً فيه متكبّاً على الكثير من الأبحاث، وصولاً إلى تلك المتعلّقة بالصمّيين (من الخارج سيكون معظمهم). سيسعى صاحب أسطوانة «لا بداية ولا نهاية» (غناء هبة طوجي) إلى ترجمة رؤيته على خشبة المسرح. استناداً إلى ذلك، سيستفيض موسيقياً في «عملٍ رؤيويّ جديد وبأبعاد جديدة، ولا حدود لذلك». في الألبوم المرتقب، أغنية مختلف كثيراً عن الأعمال الأخرى. الموضوع مَنوطٌ أيضاً بحرّية المرأة وقوّتها وسلطتها في زمنٍ كان فيه التشدّد الديني كبيراً. أتمنّى أن يُبصر العمل النور قريباً».

رغم الصعاب في ظلّ الانهيار في لبنان ومع استمرار جائحة كورونا، يستمرّ أسامة في تأدية واجبه الفنّي. «عندما يُراد قتل شعبٍ يُعمد إلى قتل ثقافته وفنونه»، يقول أسامة، ويضيف: «السياسيون في لبنان لا يكترثون، والدولة لا تكترث، ويهتمون بمصالحهم في غيهب الفساد والنكايات». يعتمد أسامة في الإنتاج على نفسه مع هبة ويستمرّ على النحو هذا. يعلن لنا عن مشروع ضخم له سيُبصر النور قريباً «وسيكون هناك دعمٌ أكبر بهذه الطريقة، لكن هناك دائماً مشاكل في إنتاج أعمالٍ ضخمة لأنّ العقل العربي بخيلٌ والأغنياء، بالمفهوم اللبنانيّ أو العربي بخلاء، نوعاً ما في ما يتعلّق بالثقافة والفنون» على حدّ تعبيره. «أعمالي سأطلق بعضها من لبنان وبعضها الآخر من الخارج. أمّا في ما يتعلّق بالمسرحية، فالأمر متعلّقٌ بالإنتاج والبحث جارٍ، فيما يكتسي الألبوم بُعداً محلياً وعالمياً. العمل المقبل يلامس الهموم الإنسانية وهو محفوفٌ في جانبٍ بالخيبة وبهموم شعبنا اللبناني، كما يتناول الحبّ، وثمة ما يقترن بتاريخنا نحن في الوقت عينه، الألبوم غنيّ».

عن الوضع الراهن في لبنان، يقول أسامة إنه «أسوأ ما يمكن أن يكون للإنسان. للأسف، نحن شعب لا يذهب إلى الثورة مثلما استطاع الذهاب إلى الحرب الأهلية لأنه شعبٌ مشبعٌ في جيناته بالطائفية وبالإقطاع وترسّبات الماضي التي تجعل المواطن مستزلماً للزعيم وبلا رؤية، وتجعله خائفاً على نفسه دائماً وملتصقاً بمذهبه ودينه للمطالبة بحقّه. فلا توجد مؤسّسات دولة لأنهم قوّضوا مؤسّسات الدولة لكي يلتجئ الناس إليهم. أنا متشائم نوعاً ما...».

يعتبر أسامة - الذي يعرف أنّ عليه أن يستمرّ ويقاوم - أنّ الفن التجاري الهابط مسيطرٌ بشكل «مجرم» على الإذاعات والتلفزيونات وعلى الذوق العام، وهذا التردّي عالميٌّ وليس محلّياً فحسب. يرى المؤلّف الموسيقي المخضرم أنّه آن الأوان أن تقوم وسائل الإعلام بواجبها بدعم الفنّ الجيّد والإضاءة على الموسيقى الجيّدة، وأن يسعى الإعلام إلى ترقية الناس وأن يؤدّي دوراً قيادياً على هذا المستوى.

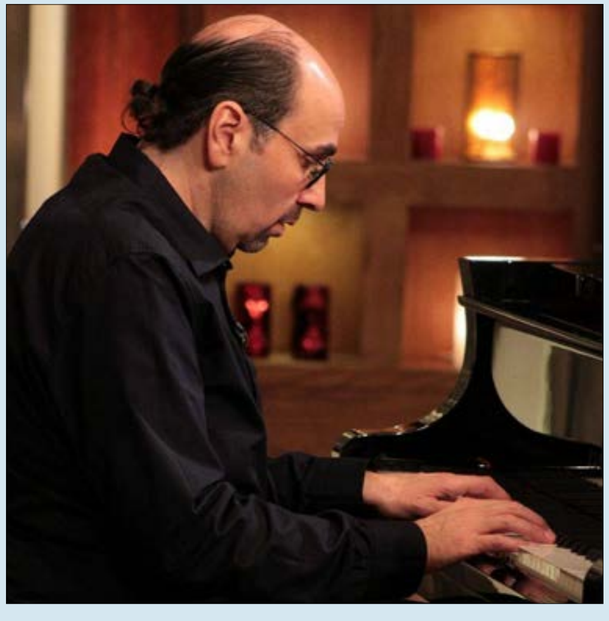

الأخبار
al-akhbar
الخميس 9 أيلول 2021 العدد 4433

صورة وخبر

غداً الجمعة، تنطلق فعاليّات المهرجان الهندوسي «غانيش تشاتورثي» الذي يستمر على مدى 11 يوماً تكريماً للإلهة «غانيشا». تشمل الأنشطة نصب تماثيل من الطّين لـ«غانيشا» للعبادة الجماعيّة، فيما تحتوي البيوت على تماثيل للإلهة نفسها لعبادتها مع الأهل والأصدقاء. وفي النهاية، يتم غمر هذه التّماثيل بمياه البحيرات والبُرك. تشارك جميع أنحاء الهند في هذا الحدث، وخصوصاً ولاية ماهاراشترا، حيث يُقام احتفال مهيب تستخدم فيه أدوات موسيقيّة تقليدية تُسمّى «دهول وتاشا». (بونيت بارانجب ــ أف ب)

«بيك نعيش» محطّة صيداوية

يحتضن مسرح وسينما «إشبيلية» (صيدا) في 24 أيلول (سبتمبر) الحالي عرضاً لفيلم «بيك نعيش» (96 د. ـ بالتعاون مع «متروبوليس سينما»)، باكورة الأعمال السينمائية الطويلة للمخرج التونسي مهدي البرصاوي. تتحوّل رحلة «فارس» و«مريم» إلى الجنوب التونسي إلى كارثة عندما يتعرّض ابنهما الوحيد «عزيز» لطلق ناري عشوائي ما يستلزم زراعة كبد تقلب حياة الأسرة رأساً على عقب، وتكشف عن سرّ قديم طال إخفاؤه ويكاد يهدد علاقة الزوجين إلى الأبد. الشريط من بطولة سامي بوعجيلة، نجلاء بن عبد الله، نعمان حمدة، محمد علي بن جمعة، صلاح مصدق، نصاف بن حفصية وغيرهم.

عرض «بيك نعيش»: الجمعة 24 أيلول ـ الساعة السابعة مساءً ـ مسرح وسينما «إشبيلية» (شارع حسام الدين الحريري ـ صيدا/ جنوب لبنان). الدخول مجاني. للاستعلام: 71/270090

عبد القادر جريو ضيف زاهي وهبي

يحلّ الفنان الجزائري عبد القادر جريو (الصورة)، بعد غدٍ السبت، ضيفاً على برنامج «بيت القصيد» الذي يقدّمه الشاعر والإعلامي اللبناني زاهي وهبي على «الميادين». يسأل وهبي ضيفه عن تنوّع اهتماماته كممثّل ومخرج وسيناريست، ويُناقشُ معه أهمّ أعماله. كما يتحدّث جريو عن تجربته في الدراما الجزائرية وعن عمله المسرحي في مدينة سيدي بلعباس، فضلاً عن نظرته إلى الفن ودور الفنان والتزامه بقضايا المجتمع والناس وتأثّره بكلٍّ من كاتب ياسين وعبدالقادر علولة. كما يعرّج على رأيه في منصّات العرض الحديثة وأثرها على مضامين الأعمال الدرامية. يتطرّق الحوار كذلك إلى أسباب اعتقال جريو أثناء مشاركته في الحراك الشعبي الجزائري، فيما تتخلّله شهادة من الأكاديمي والمسرحي حميدة عياشي.

«بيت القصيد»: بعد غدٍ السبت ـ س: 21:00 على «الميادين»

«معهد المعارف الحكمية»... عن الهوية والسردية الذاتية

ضمن الأنشطة المنوّعة التي يحرص «معهد المعارف الحكمية للدراسات الدينية والفلسفية» على إقامتها، يدعو «المنتدى الدولي للحوار المسؤول»، يومي الأربعاء والخميس المقبلَيْن، إلى حضور ندوة فكرية بعنوان «الهوية الحضارية والسردية الذاتية»، عبر تطبيق «زوم». يشارك في اللقاء الافتراضي، كلّ من: حسين رحّال الذي سيتحدّث عن «موقعيّة المقاومة في تثبيت الهوية الحضارية»، مصطفى الحاج علي الذي سيتكلّم تحت عنوان عريض هو «من الثورة إلى بناء الحضارة»، أحمد ماجد (الصورة) الذي يتطرّق إلى «مميزات الهوية الحضارية عند الإمام الخامنئي ـ الهويات من الصراع إلى التنافسية» وهادي قبيسي الذي سيخصّص مداخلته لـ «مفهوم الحضارة في فكر الإمام الخامنئي ـ في كيفية نشوء الحضارة وانحطاطها». أما مهمّة إدارة الندوة، فسيتولّاها حسن خليفة.

ندوة «الهوية الحضارية والسردية الذاتية»: الأربعاء والخميس 15 و16 أيلول (سبتمبر) الحالي ـ الساعة الرابعة عصراً بتوقيت بيروت ـ تطبيق «زوم» (رمز النشاط: 7126342049 ـ رمز المرور: maaref). للاستعلام: 05/462191

حان وقت البوب مع فرقة Sandmoon

في 18 أيلول (سبتمبر) الحالي، تضرب فرقة Sandmoon موعداً مع الجمهور في أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي». تتألّف الفرقة من: سام وهبة (غيتار)، جورج فلوطي (باص)، داني شكري (درامز) وساندرا أرسلانيان (غناء وغيتار). أطلقت الأخيرة الفرقة قبل عقد تقريباً، وصار في رصيدها حتى الآن أربعة ألبومات بالإضافة إلى تأليفها موسيقى فيلم «اسمعي» لفيليب عرقتنجي. كما أنّها أحيت عدداً كبيراً من الحفلات وشاركت في مهرجانات بين لبنان وأوروبا. تقدّم Sandmoon أعمالاً أصلية تدور في فلك البوب الشعبي. يعود ريع هذه الحفلة لدعم برنامج «أونوماتوبيا» لتطوير المهارات الموسيقية.

حفلة Sandmoon: السبت 18 أيلول ـ الساعة السابعة والنصف مساءً ـ «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» (السيوفي ـ الأشرفية). للاستعلام: 01/398986